القسم الأول

أعمال باللغة العربية

الضرورة والمواضعة
فى فكر فتجنشتين

عبير عبد الغفار حامد
أستاذ مساعد، كلية الآداب
جامعة بني سويف

الملخص:

شغل مفهوم الضرورة فكر فتجنشتين منذ البداية؛ حيث ارتبط فى الرسالة بالمنطق وقضايا تحصيل الحاصل. ثم ارتبط فى فلسفته المتأخرة بمفاهيم التحليلية والمواضعة والقواعد.

الكلمات الدالة:

فتجنشتين، الوضعية المنطقية، الضرورة، المواضعة، الاصطلاحية، اتباع القاعدة، التحليلية.

Abstract:

The concept of Necessity occupies Wittgenstein's thought since early time, where correlates logic and tautologies. In later Wittgenstein's philosophy, it correlates analyticity, convention, and rules.

Wittgenstein, Logical Positivism, Necessity. Convention, Conventionalism, Rule-Following, analyticity.

تمهيد:

إن الضرورة المنطقية Logical necessity من الشروط التى لا بد منها لكل تفكير، ومن الصعب تخيل مواصلة التفكير بدونها (Pears, David , p65 2004)، لذا فهي واحدة من المشكلات المتواترة فى الفلسفة، فعبارة مثل"النشاط الإشعاعي Radioactivity يسبب السرطان" فهى عبارة ضرورية ضرورة فيزيائية physically؛ لذا فهى عبارة

محتملة، وربما تكون كاذبة إذا فُنِّدت بالتجارب الجديدة. في حين أن عبارات مثل "~ (ق. ~ ق)، و٢+٢=٤" ضرورية ضرورة منطقية، ولم تكن صادقة فقط؛ لأن وجودها الكاذب غير محتمل، بل هي كذلك لأنها قضايا أولية ومستقلة عن التجربة تمامًا (Glock,Hans-Johann, 2006, p198).

إلا أن دراسة موضوع الضرورة بالغ الصعوبة بشكل عام ، وعند فتجنشتين Wittgenstein(١٨٨٩-١٩٥١) بشكل خاص.

أما **الصعوبة العامة**، أن ليس هناك تعريفًا محددًا لمعنى الضرورة؛ فليس هناك اتفاق، أو ما يشبه الاتفاق على معناها. فاسم الضرورة لا يطلق بمعنى واحد على نوع واحد من الضرورة؛ إذ إن الضرورة – كما نجدها في مؤلفات المناطقة والفلاسفة والمعاجم الفلسفية – مقسمة أنواعًا غير متفق عليها في كثير من الأحيان الأمر الذي أدى إلى اختلاط معاني هذه الضرورات، بعضها ببعض اختلاطًا يصعب معه التمييز والتحديد بل الفهم في بعض الاحيان، فالضرورة المنطقية – مثلًا- قد تختلط عند بعض الكتاب – بما يسمى بالضرورة المتيافيزيقية فيقال "الضرورة الميتافيزيقية أو المنطقية"، وقد تضاف في بعض الاحيان إلى الضرورة الرياضية، فيقال الضرورة المنطقية أوالرياضية، وقد تجتمع الضرورة في أحيان أخرى مع الضرورة الميتافيزيقية والرياضية في نوع واحد يطلق عليه "الضرورة المطلقة أوالنظرية". وهكذا نلاحظ أن الضرورة قد يكون لها أكثر من معنى عند الفيلسوف الواحد بعينه، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على غموض هذه اللفظة والتباسها، وقد يبدو لنا غريبًا أن تظل هذه اللفظة على هذه الدرجة من

الغموض على الرغم من قدمها قدم التفكير الفلسفي، واقترانها في العصور الحديثة بكثير من الحقائق كالبديهيات الرياضية منذ أيام "ليبنتز Leibniz (١٦٤٦-١٧١٦) وظهورها بصورة معدلة عند كانط Kant (١٧٢٤-١٧٠٤)، وبقائها في أذهان الكثيرين حتى يومنا الحاضر، فضلاً عن التقدم المذهل الذي حدث في الفلسفة التحليلية منذ بداية القرن العشرين؛ بل قد يكون من الغريب أننا لا نلاحظ حتى داخل معسكر الفلسفة التحليلين أنفسهم اتفاقًا واضحًا على معنى "الصدق الضروري" Necessary truth أو على العلاقة بين الضرورة المنطقية والمواضعات اللغوية Linguistic Conventions. فلا عجب إذن أن يقرر منطقي أمرًا معينًا في مسألة ما، فيأتي منطقي آخر لكي يقرر نقيضه تبعًا لفهمه لمعنى الضرورة ولنأخذ على سبيل المثال العبارات التي صورتها: "ض(ق) ے ض ض (ق)"، ومعناها "إذا كانت "ق" ضرورية، فمن الضرورى أن تكون "ق" ضرورية"، ونسأل هل هذه العبارات ضرورية؟ أحيانًا نجد الرد بالإيجاب، فذهب كارناب Carnap (١٨٩١-١٩٧٠) إلى أن مفهوم الضرورة المنطقية غير تام الوضوح، فيمكن أن يؤخذ على وجه يجعل من هذه العبارات عبارات صادقة، ولكنه قد يؤخذ على وجه آخر يجعل منها- أو من بعضها عبارات كاذبة (محمد مهران، ١٩٦٧، ص١-٣).

أما **الصعوبة الخاصة** بالضرورة عند فتجنشتين فتتمثل في سببين: **الأول**: أن الاصطلاحية Conventionalism(*) لاقت اهتمامًا أكبر من الاختيارية Voluntarism عنده. **والثاني**، تبدو كل من الاصطلاحية والاختيارية غير متسقتين مع رفضه لكل أشكال التنظير في الفلسفة (Pears, David 2004).

ولقد شغلت طبيعة الضرورة المنطقية فكر فتجنشتين منذ البداية، وخاصة أنه اتبع رسل Russell (١٨٧٢ – ١٩٧٠) في رؤية أن كل المشكلات الفلسفية منطقية في طبيعتها (P189, Glock,Hans-Johann,2006). فيقول في الفقرة ٤٠٠٣ من الرسالة:

"إن معظم القضايا والأسئلة التي كتبت عن أمور فلسفية ليست كاذبة، بل هي خالية من المعنى. فلسنا نستطيع إذن أن نجيب عن أسئلة من هذا القبيل، وكل ما يسعنا هو أن نقرر عنها أنها خالية من المعنى، فمعظم الأسئلة والقضايا التى يقولها الفلاسفة إنما تنشأ عن حقيقة كوننا لا نفهم منطق لغتنا".. ويقول في الفقرة ٤٠٠٣١ " إن الفلسفة كلها عبارة عن "نقد للغة".. وفضل رسل يعود إلى أنه قد أوضح أن الصورة المنطقية الظاهرة للقضية، ليس من الضروري أن تكون هي صورتها الحقيقية". (لددفيج فتجنشتين، الرسالة، الترجمة العربية"ص٨٣ وأيضًا (Glock, Hans-Johann, 2006).

ولقد أخذ فتجنشتين كل أفكاره المبكرة من أنساق فريجه Frege (١٨٤٨ – ١٩٢٥) ورسل المنطقية، إلا أنه اختلف معهما في فلسفته للمنطق وفهمه لطبيعة المنطق ومن ثم للفلسفة (Glock,Hans-Johann,2006,P190). وإذا قلنا إن فريجه ورسل هما من أحدث المنعطف اللغوي في حياة فتجنشتين، فإنما نشير بذلك إلى دورهما في لفت انتباهه إلى الاهتمام بالمفاهيم المنطقية الأساسية وتحديدًا إلى الثوابت المنطقية Logical Constant التي اعتبرها رسل في تلك الفترة أشياء ثابتة مثل أعداد فريجه. لكن هذا التصور الأفلاطوني لأشياء المنطق لم يقتنع به فتجنشتين؛ لأنه يخفق في تفسير طابع الضرورة في المنطق، لذلك وفي أول

رد فعل على ذلك التصور، فإن أول ما افتتح به فتجنشتين كتاب "الدفاتر" هو التأكيد على أن "يعتنى المنطق بنفسه" قاصدًا بهذا أن تكون قضاياه ضرورية وذلك بأن لا تعتمد تلك القضايا في صدقها على الواقع، ولكي تكون قضايا المنطق مستقلة عن الواقع يجب أن لا تمثل الثوابت المنطقية شيئًا في الواقع (جمال حمود، ٢٠٠٩).

ورفضه أن تمثل الثوابت المنطقية شيئًا في الواقع لأنه لا يتماشى مع فكرته عن استقلال المنطق، ولا يمكن للمنطق أن يكون مستقلًّا ولا أن يكون صوريًّا إذا كانت قضاياه تشير إلى أشياء في الواقع؛ لأن صدق قضاياه في هذه الحالة سيكون مشروطًا بحالة الواقع كما أن القول إن الثوابت المنطقية تشير إلى أشياء يجعل قضايا المنطق لا تختلف في شيء عن قضايا علوم الطبيعة. لكن كل أمل في إصلاح الفلسفة عند فتجنشتين يتوقف على أن يكون المنطق علمًا متميزًا عن باقى العلوم، فكل فلسفة صحيحة يجب أن تعطى للمنطق وضعًا خاصًّا. ولهذا رفض فتجنشتين في الرسالة الاعتراف بوجود ثوابت منطقية بالمعنى الذي قال به فريجه ورسل؛ حيث قال: "وهنا يتضح أنه لاوجود لأشياء مثل الأشياء المنطقية أو الثوابت المنطقية بالمعنى الذي نجده عند فريجه ورسل". وعند هذه النقطة نستطيع أن نرى لماذا اعتبر فتجنشتين فكرته عن الثوابت المنطقية فكرة أساسية. فقد كانت مشكلة الثوابت اختبارًا حقيقيًّا أما محاولة إعطاء نظرية مقنعة في طبيعة القضية الرياضية، ومن ثم كانت اختبارًاحقيقيًّا لمحاولة إقامة المنطق على أسس متينة، وهذا لآن المنطق إذا أراد أن يكون أساسًا للفلسفة فلا بد أن يكون هوذاته غير محتاج إلى أساس، ويكون كذلك من منظور

الرسالة إذا كان الصدق في قضاياه مستقلًا عن أي واقع تجريبي، فالفلسفة والمنطق على حد قول "ماك جينس" لا ينبغي لهما أن يتعاملا مع موضوعات خاصة، ولكن يجب أن يهتما بالمظاهر الإساسية للغة لم يكن جاهزًا بعد، ومن ثَمَّ فإن هذا المنطق يجب أن يُعمل ويعمل على نحو يكون فيه قادرًا على أن يكفل نفسه بنفسه أن يوفر لنفسه تأسيسًا ذاتيًّا من خلال أن تكون قضاياه قادرة على أن تظهر سماتها الجوهرية (مثل صدقها وكذبها الضروريين). بغض النظر عن الحالة التى يكون عليها الواقع، وبعد أن يوضع مثل هذا المنطق بإمكاننا إقامة الفلسفة عليه. وهذه هي المهمة الكبرى التى قام بها فتجنشتين في الرسالة حيث لخص"ماك جينس" ما أراد فتجنشتين أن يقوم به في الرسالة بقوله إنه كان يرغب في أن يعمل المنطق ثم يؤسس الفلسفة عليه؛ ولذلك نجده في الدفاتر يقول: "الفلسفة هي المنطق والميتافيزيقا، المنطق هو الأساس". (جمال حمود، ٥٥-٥٧).

وإذا كانت الفلسفة هي المنطق والميتافيزيقا، والمنطق هوالأساس. فما المقصود بالضرورة عند فتجنشتين هل منطقية أم ميتافيزيقية معيارية؟وما مصدر هذه الضرورة وما أنواعها؟ هل الضرورة مشروطة أم مطلقة ؟ إذا كانت الضرورة منطقية فقط فما المقصود بالضرورة النحوية Grammatical Necessity في المرحلة المتوسطة من فكره؟ وما علاقتها بمفهوم التحليلية؟ ما المقصود بالاصطلاحية عنده؟ ما علاقة الضرورة بالسببية فى فكره؟ إلخ هذه التساؤلات المطروحة فى ثنايا البحث.

أولاً: فتجنشتين والضرورة فى الرسالة:

الضرورة هى الفكرة المميزة لفلسفة فتجنشتين المبكرة، حتى يمكن القول بأن

فلسفته المبكرة بأكملها نظرية في الضرورة المنطقية، وهذه الوجهة من النظر تتفق مع التأويل المثالي Idealistic للرسالة؛ حيث رأى Jerzy Perzanowski أن فرضية فتجنشتين عن المنطق واللغة تحدد فرضيته عن العالم والواقع. وكانت نقطة البدء في ذلك أن الضرورة المنطقية الأساس لأي تمثيل Representation للواقع، وكان الهدف الرئيس لفحوص فتجنشتين الكشف عن هذا الأساس المتخفي تحت سطح أى لغة طبيعية. Radzki, Mateusz, Marek. 2010. Pp262: (264). فهو يقول في الفقرة ٦. ١٢٤:

" أن القضايا تصف هيكل العالم، أو بمعنى آخر أنها تمثله، أنها لا تتناول شيئًا. أنها تفترض مقدمًا أن للأسماء دلالة، وأن للقضايا الأولية معنى. وهذه هي الصلة التي تربطها بالعالم. ومن الواضح أنها يجب أن تظهر شيئًا عن العالم بأن مجموعات معينة من الرموز التى تكون ذات سمة محددة بطريقة جوهرية عبارة عن تحصيلات حاصل؛ فقد قلنا أن هناك شيئًا ما تعسفيًّا في الرموز التي تستخدمها، وبأن شيئًا آخر ليس كذلك. وهذا لا يتبدى إلا في المنطق وحده. إلا أن ذلك يعنى أنه فى المنطق – لسنا نحن الذين نعبر بواسطة علامات الرموز – عما نري؛ بل أن الذى يقوم بالتوكيد – فى المنطق – هو علامات الرموز نفسها بحكم طبيعتها، والتي هي ضرورية ضرورة جوهرية. أي أننا إذا عرفنا البنية المنطقية لأية لغة ذات علامات فإننا نعرف بذلك جميع قضايا المنطق (الرسالة الترجمة العربية ص ١٤٨، ١٤٩).

وتؤكد كورا دياموند Cora Diamond على هذا بأن فلسفة فتجنشتين ضد طرق محددة للضرورة المتخيّلة، وكان يهدف من معالجته للمنطق أن يجعلنا نرى الضرورة حيث تكمن في استعمال الجمل العادية،

وهناك مشكلة واحدة وهي الإصرار على تخيّل الضرورة، الضرورة المتخييلة كواقعة، حيث يهدف فتجنشتين إلى تحريرنا منها. (Medine Jose´, 2002, p5).

ويرى Stroud أن الهدف الرئيس من كتابات فتجنشتين عن الضرورة أفلاطونية فريجه ورسل المبكر وهو في هذا يتفق مع الوضعية المنطقية ,Stroud,Barry,1986) .P290)

ويرى مايكل دوميت Michael Dummett (١٩٢٥-٢٠١١) أن المشكلة الفلسفية للضرورة تكون ثنائية twofold ما مصدرها؟ وكيف ندركها؟ (Dummett, M.,1959, P327) فكيف أجاب فتجنشتين عن هذين التساؤلين في الرسالة ؟

لقد جعل فتجنشتين المنطق خاليًا من كل ماألحقه به السابقون "خاصة فريجه ورسل" من شوائب أفلاطونية وتجريبية وغيرها؛ حيث جعل المنطق لا يتعامل مع أية موضوعات خاصة، حتى يكون فى صورة نقية شفافة تجعله قادرًا على أن يعكس البنية المنطقية للواقع، أي الوقائع، والوقائع الأولية من خلال البنية المنطقية للغة أى القضايا والقضايا الأولية (جمال حمود، ص٦٦، ٦٧). فهو يقول "إن المنطق ليس نظرية من النظريات، بل هو انعكاس للعالم". إلا أن المنطق في حد ذاته ليس له مايقابله فى الوجود، بقدر ما هو طريقة لاستخدام الرموز وفقًا لقواعد معينة. ويحلل القضايا المنطقية في ضوء فكرته عن معنى المنطق. ويرى أن القضية المنطقية تتسم بما يلى:

١- يرى فتجنشتين إن قضايا المنطق ليس لها موضوع معين تتحدث عنه، فيقول "إن النظريات التي تجعل قضية من قضايا المنطق تبدو ذات موضوع معين هي باطلة دائما أو على الرغم من أن أي قضية للمنطق قد تتخذ سمة قضية العلم

الطبيعي التـي تتنـاول جـزءًا أو آخـر مـن الوجود الخارجى بالحـديث أو الوصـف، إلا أنها ليست بالقضية العلمية التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، وهـذا مـايؤدى إلى الخلط أحيانًا، فنظن أنها قـضية علميـة لمجرد اتخاذها نفس السمة. لكن إذا لم يكن لقضية المنطق موضوع معـين تتناولـه، فـما الذي تخبرنا به القضية المنطقية؟ مـا الـذي تقوله؟ فيرى "أن قـضايا المنطـق لا تقـول شيئًا "وهو يكـرر هـذا المعنـى بقولـه إنهـا "تقول الشيء نفسه"، وبقوله "إنها تـصف هيكل العالم أوبمعنى آخر أنها تمثله – فهي لا تتناول شـيئًا– إنهـا تفـترض مقـدمًا أن للأسـماء معنـى "دلالـة". وأن للقـضية الأوليـة معنـى، وهـذه هـي الـصلة التـي تربطهـا بالعـالم. (عزمـي إسـلام، دت، ص٢٨٥، ٢٨٩).

٢- وينتهـى فتجنـشتين إلى أن قـضايا المنطق "تحصيلات حاصل"؛ لأنها لا تخبرنا بأي خبر عن الواقع الخارجى، بل هى مجرد تحليل لما نعرفه بالفعل؛ ولـذا يقـول عنهـا فتجنشتين إنما هي القضايا التحليلية، لأنها تحلل ما نعرفه بطريقة تبرز عناصره، أو هي تضع ما نعرفه في صياغة جديدة، ولكنها لا تفيدنا بشىء جديد يمكن أن نحكم عليـه بالصدق أوالكذب. ولذا فالقـضية تظهـر بحكم تركيبها مـا تقولـه. ولهـذا لا تظهـر قضية تحصيل الحاصل ولا قضية التناقض شيئًا. ولنأخذ مثلًا لذلك القضية "الـسماء إما تمطر أو لا تمطر" قضية تحصيل حاصل لأنها لم تخبر بشيء عن حالة الطقس، وعـما إذا كان ممطرًا أو غير ممطر. لأن كون السماء إما أن تمطـر؛ أو لا تمطـر قـد أعطانـا كـل الاحتمالات الممكنة التي لا يمكن أن يخرج عنها الواقـع الخـارجي. (عزمـي إسـلام، ص٢٨٩-٢٩٠).

إن قول فتجنشتين بأن قضايا المنطـق لا تقـول شـيئًا عـن الواقـع، أدّى إلى تعـديل

جوهري في طبيعة البرهان المنطقي، فصدق قضايا تحصيل الحاصل لا يوجد خارج الرمزية المنطقية التي نستخدمها، ولكنه يوجد في تراكيبها المنطقية، وما علينا إلا النظر في التراكيب المنطقية للصيغ المعّبرة عن تحصيل الحاصل أو الصيغ المعّبرة عن التناقض حتى نتمكن من إدراك صدق الأولى وكذب الثانية، فقد بنى فتجنشتين كل فلسفة المنطق على مسألة إدراك الصدق والكذب من خلال الرمز. وهكذا لم يعد التعّرف على صدق قضايا المنطق يتم من خلال اختبار الواقع، ولكن عبر رؤّية ذلك في الرموز التي تستخدم في صياغة قضايا المنطق، مما يدل على أن المنطق عند فتجنشتين أصبح ذا طبيعة لغوية، أو بأكثر دقة ذا طبيعة نظمية "تركيبية" syntactic. هذه الطبيعة النظمية للمنطق هي نتيجة مباشرة للفكرة الأساسية القائلة أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيئًا. وإذا كان المنطق ذا طبيعة نظمية، فإن ذلك يعنى أن قضاياه لا تشير إلى موضوعات خارج ذاتها أي إلى وقائع العالم الخارجي. (جمال حمود، ص ٧٦-٧٧).

وبالتالي فإن فتجنشتين يرى أن البرهان فى المنطق وسيلة للتعرف على تحصيل الحاصل قائلًا في الفقرة ١٢٦٢،:- "البرهان في المنطق ليس إلا وسيلة آلية لتسهيل عملية التعرف على تحصيل الحاصل، حينما يكون معقدًا" (فتجنشتين، الرسالة ص ١٤٩).

وفتجنشتين يرى أن كلًّا من المنطق والرياضيات يمداننا بصورالاستدلال، فعندما نشتغل بالرياضيات فإن ما نقوم به هو ببساطة تحويل معادلة إلى معادلة أخرى، وبالنسبة إلى ما إذا كان التحويل صحيحًا، فإن ذلك يتحدد ليس بالمطابقة للأشياء الرياضية، ولكن فقط بالكيفية التي يستخدم بها الإنسان هذه العبارات

في الوقـت الحـاضر، وبـما نعنيـه بكلمـة "صـحيح". فالبرهــان في الرياضـيات – مثلاً– لم يعد أكثـر مـن تحويـل معادلـة إلى معادلـة أخـرى، فـنحن نقـول مـثلًا ١٢-٣=٦+٣، ونحـن في المعـادلات الـشهيرة، نقــول مــثلًا (س + ص)^2 = س^2 +٢س ص + ص^2 ، ففـي المثـالين قمنـا بتحويـل معادلة إلى معادلة أخـرى، هـذا التحويـل يستمد صدقه ودلالته من لغة الرياضـيات ذاتها، ولا نعنى شـيئًا بقولنـا إن المعـادلتين صادقتان سوى أننا اسـتخدمنا الرمـوز في المعادلتين بـشكل صـحيح؛ والـضرورة في صدق المعـادلتين لا ترجـع إلى أي مـصدر خــارج الرياضــيات، ولكــن مــصدر الضرورة يكمن في أن المعادلتين لا تقولان شيئًا؛ لأن الطرف الثانى في كل منهما يحلل الطرف الأول، ومن هنا جـاءت فكـرة أن قضايا تحصيل الحاصل هي قضايا تحليلية، أي أنها تتساوى فيهـا النتيجـة مـع طريـق الــسير؛ وهــذا مــا ذكــره فتجنــشتين في الدفاتروفي الرسالة بالقول "في المنطـق" في الرياضــيات" النتيجــة وطريــق الــسير متساويتان". ومـن هنـا لـن تكـون هنـاك مفاجأت. (جمال حمود، ص٧٨-٧٩).

ويبدو أن قول فتجنشتين بـأن الحقـائق الــضرورية تكراريــة قــد تــأثر في ذلــك بمعالجــــة شــــوبنهور Schopenhauer (١٧٨٨-١٨٦٠) للهندسـة، فلقـد قلـل شــوبنهور مــن ضرورة بــراهين إقليــدس والاعتماد على الحدس المكاني لإثبات كـل مبرهنة بالفحص المنفصل، وذلـك قريـب من فكرة فتجنـشتين، بأننـا نعتقـد أن كـل لزومات القضية في القضية ذاتهـا ويكـون ذلك تكراريًّا، أعنى تكون صـادقة عنـدما نعرف قيمة صدق مكوناتها والتـي نعتقـد أنها صادقة بالـضرورة فيقـول في الرسـالة فقــرة ٤٠٢٣"والقــضية تقــيم عالمًــا، مستعنية في ذلك بإطار منطقي؛ ولذا ففـي

استطاعة الإنسان أن يرى – بالفعل – في القضية إذا كانت صادقة ". وعندما أُستخدِمت التكرارية tautology كمعيار للحقيقة الضرورية، تكون المساواة العظمى؛ حيث لا توجد الصفة أواليزة الأبعد التى تستلزم معالجة بعض الحقائق الضرورية كبديهيات في حين أُستنبِط البعض الآخر منها. فيقول في الرسالة فقرة ٦١٢٧ "إن جميع قضايا المنطق متساوية في الرتبة، فليس هناك بعضها الذي يكون أوليًّا بطريقة أساسية، بينما يكون البعض الآخر مستنبطًا منها، وكل تحصيل حاصل يدل بنفسه على أنه تحصيل حاصل". لذلك كل قضية ضرورية منطقيًّا أدركت على نحو مستقل بما هي كذلك. ويقول فى الفقرة ٦١١٣ "إن العلامة المميزة للقضايا المنطقية هي أن الإنسان يمكنه أن يدرك في الرمز وحده أنها صادقة، وهذه الحقيقة تتضمن في ذاتها كل فلسفة المنطق" (Pears, David 2004,Pp68,9) (الرسالة، الترجمة ص ١٥٠وص١٤).

كما توجد مماثلة مهمة مع النزعة الكانطية Kantianism ؛ حيث رأى كانط Kant أن الأحكام التأليفية الأولية تكون ممكنة بقدر ما تصور الشروط القبلية للموضوعات المختبرة. ويرى فتجنشتين أن الحالة الخاصة للقضايا الضرورية ناتجة عن الواقعة التي تعكس الشروط القبلية الضرورية لتصوير الواقع. ويوضح كلاهما التباين بين العلم الذي يمثل الواقع والفلسفة التي تنعكس على الشروط القبلية لهذا التمثيل. إلا أنه بالنسبة لفتجنشتين، على العكس مع كانط، لم تعد هذه الشروط القبلية كامنة في الآلية الذهنية، وإنما في المنطق الذي يؤلف الشروط القبلية للتمثيل الرمزي، وليس في علم النفس الترانستدنتالى.

بالإضافة إلى أن مبدأ الثنائية يشترط أن القضايا التجريبية فقط التي تكون ذات معنى وبذلك تمنع الأوليّ التأليفي. وتكون الضرورة الوحيدة القابلة للتعبير expressible، الضرورة المنطقية، التي تكون تكرارية ومن ثم تحليلية(**) (Glock,Hans-Johann,2006،p200).

فما المقصود بالتحليلية عند فتجنشتين ؟

القضية تكون تحليلية عندما تعتمد صحتها على تعريفات الرموز التي تتضمنها بمفردها. وهذه الفكرة لها تنوعات، ففي الرسالة اعتقد فتجنشتين أن صدق قضايا المنطق قد أتت من الرمز بمفرده فيقول فى الفقرة ٦. ١٢ "وكون قضايا المنطق تحصيلات حاصل، يبرز الصفات المنطقية للغة والعالم. والنحو الذي تترابط عليه الأجزاء التي تتكون منها"القضايا" لكي تفيد القضايا التي تترابط بعضها مع بعض على نحو محدد تحصيل الحاصل، يجب أن تكون بنيتها متصفة بصفات محددة، ولكي يكون ارتباطها على النحو الذي يبين أنها تحصيل حاصل، هو في حد ذاته بيان لكونها تتصف في بنيتها بتلك الصفات (الرسالة الترجمة العربية ص ١٤٣). ولقد وسع كارناب الفكرة بأن كل المبرهنات القابلة للاستنباط من تعريفات اللغة بمفردها تكون تحليلية (juhl,Cory&Loomis Eric,2010,P177).

وتعبر كل العبارات التحليلية عن الصدق الضروري وهو الفكرة التي قدمها كانط وفريجه. وتبنى فتجنشتين فكرة مختلفة إلى حد ما عنها فلقد أنكر أن تكون عبارات المنطق قضايا حقيقية على الرغم من أنها تبرهن على البنية المنطقية للغة والعالم؛ فيقول في الفقرة ٥. ٤٣ ". من الصعب علينا أن تتصور كيف يلزم من واقعة واحدة هي "ق"، عدد لامتناه

من الوقائع ، كأن نقول مثلًا لالاق، لالالالاق،.. إلخ. كما أنه مما لايقل عن ذلك استثارة للدهشة، أن العدد اللامتناهي من القضايا التي نجدها في المنطق والرياضة، إنما تلزم عما لا يزيد عن ستٍّ من القضايا الأولية، ذلك لأن جميع قضايا المنطق تقول الشيء نفسه، أعن أنها لا تقول شيئًا" (الرسالة ص ١١٩-١٢٠). ولذا فبالنسبة لفتجنشتين المبكر كل الضروريات منطقية ولا توجد إمكانية للضرورة التي لا ترد للضرورة المنطقية (juhl,Cory&Loomis Eric, 2010, P177). فيقول في الفقرة ٦. ٣٧ " أن ضرورة حدوث شيء ما لأن شيئًا آخر قد حدث، لا وجود لها فالضرورة لا تكون إلا ضرورة منطقية "(الرسالة ص ١٥٨).

ولقد علق رسل على اهتمام فتجنشتين بالقضية التكرارية، قائلًا أنها الفرضية الرئيسة في كتاب الرسالة؛ لأنها الوسيلة لتوحيد المنطق unify logic عنده بواسطة دالة الصدق truth-functionally للضرورة المنطقية. إلاأنه رد على رسل بأن اهتمامه الرئيس ليس عما قيل أو لم يقل ولكن عما برهن فقط، وما يسميه العمل الكلي للقضايا المنطقية، وهذا الذي اخذه رسل على أنه الفرضية الرئيسة، هو نتيجة طبيعة لازمة فقط عن النظرية. ولقد حاولت الرسالة تفسير كيف أن فرضية أن كل "القضايا المنطقية الصادقة تكون تكراريات دالة الصدق تلزم عن الفقرة ٤٠٢٢ "أن القضية تبرهن معناها" كنتيجة طبيعية. وبناء على ذلك حاولت الرسالة توحيد المنطق باستنتاج أو اشتقاق دالة الصدق للضرورة المنطقية من فرضية أن القضية تبرهن معناها بمفردها. واستنبطت دالة صدق الضرورة المنطقية من الفروض الثلاثة التالية بطريقة واضحة جدًّا:-

١ - تكـون كـل القـضايا (الحقيقيـة Genuine) وكـل القـضايا المنطقيـة دوال صـدق للقـضايا الأوليـة Elementary. (فرضية التحليلية القوية).

٢- تكـون القـضايا الأوليـة محتملـة Contingent (فرضية الاحتمال).

٣- تكـون القـضايا الأوليـة مـستقلة منطقيـاًعلى نحـو متبـادل (فرضـية الاستقلال independence).

ولمعرفة كيفية هـذا الاسـتنباط، نلاحـظ أولًا أن كل القضايا الأولية محتملة ومـستقلة منطقيا على نحو متبادل، ومـن ثـم فبالنـسبة إلى أي دالة صـدق للقـضية الأوليـة، تكـون كـل مـن إمكانيـات الـصدق المُـشكلة بإمكانيات صـدق القـضايا الأوليـة المكونـة حقيقية. ومن ثم تكون دالة الصدق محتملـة، بقـدر مـا لا تكـون تكراريـة ولا متناقـضة، وبالطبع الدالة التكرارية هي الصادقة دائـمًا، والدالة المتناقضة هي الكاذبة دائمًا. وبناءً على ذلـك فـإذا كانـت القـضايا الأوليـة محتملـة ومـستقلة منطقيًّـا، إذن تكـون دالـة صـدق القضايا الأولية صـادقة بالـضرورة في حالـة واحدة فقـط وهـي مـا إذا كانـت تكراريـة. بالإضافة إلى ذلـك، إذا تكـون كـل القـضايا المنطقية دوال صـدق للقـضايا الأوليـة، إذن كـل القـضايا المنطقيـة (الـصادقة) تكـون تكراريات. وهـذا يـبرهن كيـف اُسـتنبطت دالة الصدق للضرورة المنطقيـة مـن فرضـية التحليلية القويةوفرضية الاحـتمال وفرضـية الاســتقلال. (Cheung,Leo,K. ,C. ..2004,Pp. 81,2)

٣- وبالتالي كان تحصيل الحاصل عنـد فتجنشتين صادقًا صِدْقًا غـير مـشروط أو هـو يقينـى الـصدق- لأن قـضية تحـصيل الحاصل بالنسبة لجميـع إمكانـات صـدق القـضايا- كانـت قـضايا المنطـق كـذلك صادقة صدقا غير مشروط، أو بمعنى آخر كـان صـدقها يقينيًّـا؛ لأنـه متـضمن فيهـا

بحكم تركيبها. فمجرد كونها قضية تحصيل حاصل، معناه أنها صادقة بالضرورة، وفي هذا الصدد يقول فتجنشتين "إن العلامة المميزة للقضايا المنطقية هي أن الإنسان يمكنه أن يدرك في الرمز وحده أنها صادقة، وهذه الحقيقة تتضمن في ذاتها كل فلسفة المنطق".

وعلى ذلك فالقضية المنطقية لا يمكن إثبات صدقها تجريبيًّا ولا إثبات كذبها تجريبيًّا؛ لأنها لا تتكلم عن الواقع الخارجي، وهذا ما يفرق بينها وبين القضية التجريبية اللامنطقية التي يكون إثباتها أو نفيها بتحقيقها عن طريق مقارنتها بالوجود. وهذا يلقي ضوءًا على السؤال الذي يسأل عن السبب في عدم إمكان إثبات القضايا المنطقية تجريبيًّا بأكثر من رفضها تجريبيًّا، إنه لا يكفي في قضية المنطق استحالة أن تنقضها أى خبرة ممكنة؛ بل لا بد لها كذلك من استحالة أن تؤيدها أي خبرة ممكنة، ويترتب على ذلك أننا لا نبرهن على صدق القضية المنطقية، لأنها هى برهان على نفسها؛ إذ إن القضايا المنطقية التي يبدأ منها البرهان يجب أن توضح بدون برهان، إنها تحصيلات حاصل، وعلى ذلك فهي صادقة بالضرورة، صدقها ضروري جوهري، لا؛ لأنها تصدق على جميع الحالات - إذ قد تصدق عليها بمصادقة مواتية، إنما هي صادقة بالضرورة لكونها تحصيل حاصل لا يقول شيئًا، وفي هذا الصدد يقول: "إن الصدق المنطقي العام يمكن اعتباره أمرًا جوهريًّا إذا ما قورن بالصدق العرضي العام مثل الصدق الموجود في القضية "كل إنسان فان". وهذا يفسر شعورنا الذي يذهب إلى إنها إذا كانت صادقة فهي لا تكون صادقة إلا بمصادفة مواتية "(عزمي إسلام ص ٢٩٠-٢٩٢).

ولقد ارتبطت الفكرة الأساسية في الرسالة بمبدأ الماصدقية. فبعد أن برهن فتجنشتين على أن الثوابت المنطقية لا تمثل

شيئًا صار بإمكانه استخدام تلك الثوابت في تركيب الدوال، وهي الطريقة الوحيدة التي اعتقدها فتجنشتين في الرسالة، وهذه هي الطريقة الماصدقية؛ حيث يرى أن القضية لا ترد في قضية أخرى إلا كإجراء صدق زيادة على أن الروابط المنطقية التي تستخدم في تركيب القضايا، وكما يصفها فون رايت Von Wright (١٩١٦- ٢٠٠٣) هي أفكار ماصدقية بامتياز. كما أن مبدأ الماصدقية مرتبط بنظرية الرسالة في طبيعة قضايا المنطق، فإذا كانت القضايا الضرورية هي تحصيل حاصل؛ وإذا كانت القضايا المستحيلة هي قضايا التناقض، إذن فإن الضرورة والاستحالة تعرفّان في حدود الصدق؛ حيث الإمكان يمكن وصفه "سلبيًّا" بأنه ما ليس بتحصيل حاصل، ولا هو بالتناقض" أو بتعبير آخر تكون دوال الصدق هي القضايا الوحيدة الممكنة معيارًا يمكننا من خلال معرفة ما إذا كانت قضيةٌ معينة قضيةً ضرورية أم أنها قضية مستحيلة، وهذا حسب الشكل التالي الذي تستخدم فية العلامة "//" للدلالة على انتفاء العلاقة:

الضرورة// الممكن// المستحيل

وحسب هذا الشكل: نقول إن القضايا الممكنة لا هي بالضرورية ولا هي بالمستحيلة. أو بطريقة أخرى نقول كل قضية ليست ممكنة هي إما ضرورية أو مستحيلة. (جمال حمود ص ٨٥).

ويقول فتجنشتين في الدفاتر "كل مهمتي تتمثل في أن أشرح ماهية القضية". وقد استهل هذا الشرح بماهية القضية في المنطق قائلًا "إن صدق تحصيل الحاصل يقيني وصدق القضايا ممكن، وصدق التناقض مستحيل". أي أن يقينية الصدق، وإمكانية الصدق واستحالة الصدق، إنما هي عبارة عن صفات تظهر فقط من خلال الصورة العامة، فالصورة

العامة تظهر لنا أن الصورة المنطقية للصيغة المنطقية (ق٧ ق)(***) التي هي تحصيل حاصل هي صيغة صادقة ضرورة. كما أنها تظهر أن الصورة المنطقية المتناقضة (ق. ~ق) مثلًا هي كاذبة ضرورة. وفي المقابل فإن الصورة العامة للقضية تظهر أن القضايا التي لا هي تحصيل حاصل ولا هي تناقض هي قضايا ممكنة ضرورة، حيث يكون إمكانها (أي صدقها أو كذبها) ضرورياً. وهذا الإمكان يكون متضمنًا في الصورة العامة للقضية، مما يجعلنا نلاحظ أن قضايا المنطق رغم أنها لا تقول شيئًا - كما سبق أن رأينا - ومن ثم فهي خارجة عن المعنى كما تقول الرسالة، إلا إنها تسمح لنا بالاستدلال على أشياء مهمة فيما يتعلق بماهية اللغة (جمال حمود ص ١٠٧).

وقد حذا كارناب حذو فتجنشتين في تصنيف العبارات إلى ثلاث أنواع وهي:

- هناك عبارات تكون صادقة بمقتضى صورتها فقط (وهي: عبارات تحصيل الحاصل تبعًا لفتجنشتين والتي تناظر عند كانط تقريبًا "الاحكام التحليلية") وهي لا تقول شيئًا عن العالم، وصيغ المنطق والرياضيات عنده من هذا النوع.

- هناك حالات نفي العبارات الصادقة "عبارات التناقض"، وهي متناقضة ذاتيًّا ومن ثم تكون كاذبة بمقتضى صورتها.

- العبارات التجريبية التي قد تكون صادقة أو كاذبة وتنتمي إلى مجال العلم التجريبي. والسمة الأساسية التي تتسم بها القضايا المنطقية عند كارناب هي أنها تحصيل حاصل، وصحة القضية المنطقية تدرك من صورتها ، وكارناب يتابع فتجنشتين هنا أيضًا، "تحصيل الحاصل" صادق بمقتضى صورته فحسب "(صلاح

إسماعيل، ١٩٩٥ص ٥٩-٦٠). لكن يرى فريدمان Michael Friedman أنه على الرغم من تأثر كارناب بتقسيم فتجنشتين إلاأن تصور التكرارية والصدق المنطقي عندهما ارتبط بهدف مختلف ، فعند فتجنشتين ارتبط بتمييزه بين ما يمكن قوله وما يمكن إظهاره، ووفقًا لذلك فلم يكن موضوعًا لعلم نظري على الاطلاق، بينما ارتبط عند كارناب بفكرة التحليل المنطقي أو بما يسميه التركيب المنطقي الذي يكون علما نظرياً (Aspeitia,Axel,2003 P6).

يقيم فتجنشتين مطابقة بين الصورة العامة في القضية وبين ماهية تلك القضية بالقول" والصورة العامة للقضية هي ماهية القضية". ومسألة ماهية القضية شكلت مركز اهتمام فتجنشتين في فلسفته المتقدمة، وفي هذا الإطار فإن الحديث عن صورة عامة للقضية هو في واقع الأمر الإجابة عن السؤال الكبير الذي جعله مهمته الأساسية في "الدفاتر" عندما قال "كل مهمتي تتمثل في أن أشرح ماهية القضية صادقة ضرورة. وإذا كانت قضايا المنطق تسمح لنا بالاستدلال على طبيعة اللغة، فإنها تسمح لنا أيضا بالاستدلال على طبيعة العالم، ففي ظل فلسفة الذرية المنطقية، يتم شرح طبيعة القضية فقط من خلال ذكر الوقائع المقابلة لها، وهذا ما ذكرته الدفاتر بالقول" كل مهمتي تتمثل في شرح طبيعة القضية بمعنى أن ذكر طبيعة الوقائع التى تكون القضية رسمًا لها". الشيء الذي يجعلنا نلاحظ أن حديث فتجنشتين عن الصورة العامة لم يكن حديثًا مجردًا، ولم يكن حديثًا عن ماهية لغة معزولة عن الواقع، ولكنه كان حديثًا قائمًا على الربط بين ماهية اللغة وماهية الواقع، وهذا الربط نلمسه بوضوح في قوله: "ولأن نذكر ماهية القضية يعني أن نذكر ماهية كل وصف

وبالتالي ماهية العالم". فالوصف هو القضية وماهيته هي الإمكان "أي الصدق والكذب"ويكون الوصف صادقًا أو كاذبًا بالنظر إلى وجود أوعدم وجود الموصوف "وهو في الرسالة الوقائع الأولية" وماهية هذه الوقائع هي الإمكان "أي الوجود أو عدم الوجود" وليس الوجود الفعلي (جمال حمود ١٠٦-١٠٨).

القضية الأولية هي أبسط وحدة لغوية ذات معنى برأى الرسالة، وحتى تكون ذات معنى وجب أن تمثل حالة في العالم، هذه الحالة لا يمكن تمثيلها إلا إذا كان هناك تشابه بينها وبين القضية الأولية، هذا التشابة هو البنية المنطقية، هذه البنية ما هي إلا ترتيب معين لبعض الأشياء ولبعض الأسماء، وحفاظًا على هذه البنية المشتركة التي لا يتحقق المعنى في القضية من دونها، نظر فتجنشتين إلى الواقعة على أنها أبسط ما ينحل إليه العالم، والوقائع في الرسالة بسيطة بدرجة واحدة، هي بساطة مطلقة، وليس في الوقائع ما هو أقل بساطة أو أكثر بساطة من غيره على نحو ما ذهب إليه رسل حين اعتبر الواقعة "هذا أبيض" أكثر بساطة من الواقعة "هذا فوق ذاك". ويتبيّن مما سبق، أن الفرق بين الواقعة الأولية وبين الواقعة لا يمكنه أن يكون فرقًا في درجة البساطة بما أن الوقائع كلها من نوع واحد، ولكن الفرق الحقيقي يكمن في أن الواقعة الأولية هي مجرد إمكان أو هي وجود بالقوة، بينما الواقعة هي تحقق ذلك الإمكان أو هو وجود بالفعل، وما احتياج فتجنشتين إلى النوعين في الرسالة إلا لكي يقيم المعني في القضية على التحقق الفعلي لتلك الواقعة الأولية، أي على الواقعة. وهكذا نلاحظ أن الضرورات اللغوية أو المنطقية هي التي فرضت نوع الأنطولوجيا في الرسالة، فالمنطق يعتني

بكل شيء يتعلق بالمعنى فى اللغة؛ حيث لا يفرض فقط أن يكون العالم مؤلفًا من وقائع لا من أشياء، ولكنه يفرض أن تكون هذه الوقائع بسيطة. لذلك فإن المشكلات الأنطولوجية من وجهة نظر الذرية المنطقية يمكن تحليليها على أنها مشكلات لغوية (جمال حمود، ١٤٨).

وقد انتقد كارل بوبر Karl Popper (١٩٠٢-١٩٩٤) فتجنشتين رد القضايا ذات المعنى إلى القضية الأولية قائلًا "بالنسبة لفتجنشتين فإن كل قضية ذات معنى لا بد وأن تكون قابلة للرد منطقيًّا للقضايا الأولية أو "الذرية" والتي يصفها بأنها أوصاف أو "رسوم للحقيقة" وهذه السمة تشمل كل القضايا ذات المعنى". ومن هنا أن نرى أن معيار فتجنشتين للقضايا ذات المعنى يتداخل مع معيار الاستقرائيين للتمييز إذا ما وضعنا الكلمات "المعنى" أو مشروع" بدلًا من ذات المعنى. وهذه المحاولة لتبرير مشكلة الاستقراء كحل لمشكلة التمييز تصبح باطلة. فالوضعيون في شوقهم لإبطال الميتافيزيقا يبطلون العلم الطبيعي مع الميتافيزيقا أيضًا، ذلك لأن القوانين العلمية لا يمكن ردها منطقيًّا لقضايا الخبرة الأولية. فإذا طبق معيار فتجنشتين للامتلاء بالمعنى فإنه يرفض القوانين الطبيعية باعتبارها خالية من المعنى، وهذه القوانين كما يقول أينشتين "هي الهدف الاسمي للفيزيائي "حيث لا يمكن قبولها كقضايا أصيلة أو مشروعة" (كارل بوبر، ٢٠١١، ص٥١).

ولقد لعب الاحتمال Contingency دورًا حاسمًا في نظرية فتجنشتين للمعنى وهي نظرية ترنسدنتالية Transcendental بالمعنى الواسع للتعامل مع شروط الإمكان (Stokhof, conditions of possibility Martin,Pp. 4,5). إن المعنى في القضية

الأولية وفي كل القضايا مستقل عن صدقها، أي أن مستقل عن وجود الواقعة الأولية التي تجعل تلك القضية صادقة، وهذا ما أكده فتجنشتين بقوله "فالعلامة القضوية تضمن إمكانية الواقعة الأولية التي تمثلها وليس وجود الواقعة الأولية الفعلي". لذلك فإن الإمكان فقط – لا غير – هو ما تحتاجه نظرية فتجنشتين في المعني في الرسالة، فكل قضية حقيقية لها معنى، وكل قضية حقيقية هي قضية ممكنة، أي يمكن أن تكون صادقة كما يمكن أن تكون كاذبة، وبعبارة أخرى إن المعنى في القضية الأولية هو توافقه أو عدم توافقه مع إمكانات وجود أو عدم وجود الوقائع الأولية. وهكذا نجد أن نظريته في التمثيل عن طريق الرسم نحتاج فيها فقط إلى إمكان وجود الوقائع الأولية ولا نحتاج فيها إلى وجودها الفعلى (جمال حمود، ص ١٣٣).

إن فتجنشتين لا يفهم المنطق في الرسالة على أنه نسق مؤلف من بديهيات ومبرهنات على خلاف المفهوم النسقي للمنطق عند رسل، والذي عرضه في مبادىء الرياضيات، لكن فتجنشتين أعطى المنطق في الرسالة مفهومًا مختلفًا؛ حيث نظر إليه على أنه مرآة للعالم، وعلى أنه حد للعالم، على نحو تكون حدود المنطق هي أيضًا حدوده. حيث تقيم الرسالة مطابقة بين المنطق وبين العالم بشكل لن يكون بوسعه الإفلات من المنطق، بمعنى أن الهيئةالتى تعرف بها هذا العالم هي هيئة الوقائع المنطقية وليس هيئة الأشياء المفردة المنعزلة. وإذا كان المنطق هو المرآة الكبرى للعالم، فإن كل قضية من قضايا اللغة المنطقية تكون عبارة عن مرآة صغيرة تعكس جزءًا صغيرًا من هذا العالم وهكذا تصبح اللغة من خلال مجموع المرايا الصغيرة أي القضايا وسيلتنا إلى

فهم كل ما هنالك في العالم من وقائع. ومن هنا فإن اللغة تكون – حسب هانيتكا "وسيطًا شموليًّا" أى وسيطًا يعرض لنا العالم في صورته الشاملة بحيث لن يكون هناك في العالم ما لا نستطيع أن نعرفه خارج قضايا اللغة ونظرة المنطقي إلى اللغة كوسيط شمولي تتمثل – حسب هانيتكا– في أن المنطقى يعتقد في وجود علاقات شاملة وثابتة بين اللغة والعالم، لا يمكنه تغيير تلك العلاقات ولا الحديث عنها في اللغة، وهذه النظرة وجدت فى رأيه عند فريجه وعند فتجنشتين الأول (جمال حمود ص ٢١٥– ٢١٦).

وكما رأى أن لا وجود للضرورة إلا في المنطق فلاوجود كذلك للاستحالة إلا في المنطق ووضح ذلك بمثال رؤية الألوان، فهو يقول في الفقرتين ٦٣٧٥–٦٣٧٥١:

"وكما أنه لا وجود للضرورة إلا في مجال المنطق، فكذلك لا وجود للاستحالة إلا في مجال المنطق أيضًا". "فبالنسبة للونين، مثلًا، من المستحيل أن يكونا موجودين في مكان واحد بالنسبة لمجال الرؤية – أن ذلك مستحيل منطقيًّا؛ لأن البنية المنطقية للون تستبعد ذلك. ولنشرح كيف يتمثل هذا التناقض في العلوم الطبيعية، فهو يتمثل إلى حد ما على النحو التالى: إن الشيء الجزئي الواحد لا يمكن أن تكون له سرعتان في الوقت نفسه؛ أي أنه لا يمكن أن يوجد في مكانين في الوقت نفسه، أي أن الجزئيات الموجودة في أماكن مختلفة في وقت واحد لا يمكن أن تكون هي نفسها تمامًا. ومن الواضح أن الناتج المنطقي لقضيتين أوليتين لا يمكن أن يكون تحصيل حاصل ولا تناقض وإثبات أن نقطة ما موجودة في مجال الرؤية لها لونان مختلفان في وقت واحد هو عبارة عن تناقض". (الرسالة، الترجمة العربية، ص ١٥٩).

يرى رامزى F. Ramsey (١٩٠٣ – ١٩٣٠) أن "أ تكون أحمر وأزرق في الوقت نفسه" لم تكن ناتجًا منطقيًا للقضيتين الأوليتين، وهي لا قضية تكرارية ولا متناقضة. ولقد توصل رامزي من التعليقات على الفقرة ٦٣٧٥١ أن هذا أحمر وهذا أزرق لم تكن قضايا أولية وإنما سلاسل من الأسماء، بعض من ألفاظها وحدودها المكونة لها عبارة عن تعبيرات معقدة في حاجة إلى تحليل أكثر، وذلك لأن ألفاظ الألوان لم تكن تعبيرات بسيطة منطقيًا. ففتجنشتين لم يحدد ما إذا كانت الألوان بسائط أولية أو قضايا أولية، ولم يحاول تحديد ما إذا كان التعقيد المنطقي logical complexity لهذه العبارات الخاصة بالألوان ناشئة عن الفردية الزمانية المكانية للنقاط في مجال الرؤية أم من مزج الألوان لهذه النقاط. وتتحول نقطة فتجنشتين "أ تكون حمراء وزرقاء في الوقت نفسه" لتكون الناتج المنطقى الأكثر تعقيدًا أكثر مما يبدو، ويوحي تحليليها للوهلة الأولى بربط دالة صدق القضايا التي لم تكن صادقة تحت أي قيمة صدق. ولم يحاول فتجنشتين تحديد كيفية تحويل نسب الألوان المتعارضة داخل تناقضات دالة الصدق. (Medine Jose´ 2002, Pp14,5).

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هل الضرورة منطقية أم ميتافيزيقية ؟

كان فتجنشتين يعتبر المنطق أساس الفلسفة والميتافيزيقا. كان يرى أن المنطق ليس نظرية، بل هو انعكاس للعالم وإن المنطق شيء متعال (الرسالة ص ١٥١ فقرة ٦١٣).

إن مناقشة فتجنشتين للمنطق، أدت به إلى القول بالميتافيزيقا؛ لأن نظريته الذرية المنطقية تقوم أساسًا على المنطق لا على الواقع، فتحليله للعالم إلى وقائع ذرية،

وللغة إلى قضايا أولية، كان تحليلًا منطقيًّا لافعليًّا، ومن ثم كانت الذرات المنطقية هي الأساس الذي شيد عليه بناءه الفلسفي في الرسالة. وقد عبر عن ذلك المعنى فتجنشتين في قوله "إن القضايا المنطقية.. لا تتناول شيئًا، إنما تفترض مقدمًا أن للأسماء معنى "أي أشياء تدل عليها" وأن للقضية الأولية معنى "أي وقائع تقابلها في العالم الخارجي.. وهذه هي الصلة التي تربطها بالعالم"، وعلى ذلك فالمنطق عند فتجنشتين يفترض مقدمًا أن تكون للأسماء دلالة هي الأشياء التي تشير إليها وللقضايا الأولية معنى هو أن تكون رسمًا للوقائع التى تقابلها، وهو بهذا إنما يرد الواقع إلى المنطق، كما يرد اللغة إلى المنطق، ويحللها منطقيًّا – في ضوء ما يفترضه مقدمًا من فروض ميتافيزيقية.

ولأن مناقشة فتجنشتين للمنطق تكشف عن نوع من الواقعية الميتافيزيقية، فهو على الرغم من قوله بأن المنطق لا يتعلق بالوجود الخارجي أو هو متعال عنه مستقل بذاته، إلا أنه يوحي بأن يكون المنطق في الوقت نفسه مباطنًا للوجود الخارجى، وكذا للفكر واللغة. فهو أساس التفكير، ولما كانت ألفاظ اللغة هي التعبير المحسوس عن الأفكار الموجودة في عقل الإنسان، لزم عن ذلك أن يكون المنطق هو أساس استخدام اللغة؛ فلأن نعبر باللغة عن أي شيء يناقض المنطق، أمر مستحيل استحالة أن تقدم الهندسة بخطوطها شكلًا هندسيًّا يناقض قوانين المكان (عزمي إسلام، ص ٣٣٢-٣٣٣).

ولما كانت القضايا ذات المعنى هي التي تكون رسمًا للوقائع الموجودة في العالم الخارجي، لزم عن ذلك أن يكون وجود الوقائع قائمًا على أساس من المنطق "ففي المنطق لا يوجد شيء عرضي. فإذا أمكن لشيء ما أن يدخل في تكوين واقعة ذرية،

فإن إمكان وجود هذه الواقعة الذرية، لا بد أن يكون مقررًا من قبل فذلك الشيء نفسه. وعلى ذلك فالمنطق مباطن للعالم الخارجي، وإن لم يكن هو نفسه شيئًا من بين أشيائه أوواقعة من وقائعه، إلا أنه أساس تكوين هذه الوقائع، وكذا أساس تكوين القضايا التي ترسم هذه الوقائع، ولذا فالمنطق "انعكاس للوجود الخارجي، وللغة، إنما تظهر فكرة الصورة المنطقية، أو البنية المنطقية، سواء للواقعة أو للقضية. فلكي تكون القضية رسما لواقعة من الوقائع لا بد أن تكون بنيتها المنطقية متفقة مع بنية الواقعة التي ترسمها، وهو بهذا إنما يقيم – بناء على المنطق – نوعًا من الوجود الميتافيزيقي الذي يكون مباطنًا لكل من اللغة والوجود الخارجي (عزمي إسلام، ص ٣٣٣-٣٣٤).

هل يعني هذا أن الضرورة المنطقية ميتافيزيقية ؟

لا يمكن الرد على هذا السؤال بالايجاب وذلك للأسباب التالية:

١- إن ضرورة قضايا تحصيل الحاصل ناتجة عن أنها قضايا تحليلية، أما ضرورة الوقائع الذرية فهذا لم يفسره فتجنشتين. بل إن كل ما يقوله في هذا الصدد: "حتى لو كان العالم مركبًا بطريقة غير متناهية لدرجة أن كل واقعة تتكون من عدد غير متناهٍ من الوقائع الذرية، وكل واقعة ذرية تتكون من عدد غير متناه من الأشياء، فحتى في هذه الحالة، لا بد من وجود أشياء ووقائع ذرية". ثم يربط فتجنشتين بين وجود الواقعة الذرية وبين معنى القضية الأولية فيرى أن ضرورة وجود الوقائع الذرية نعبر عنها بالقضايا الأولية "لأن القضية الأولية تثبت وجود واقعة ذرية" إذن ما الضرورة في وجود القضايا الأولية؟ لا نجد إجابة كافية في رسالة فتجنشتين عن ذلك (عزمي إسلام،

ص ٣٢٩). لأن أولية المعنى كانت تلعب دورًا رئيسًا فى حجة فتجنشتين للوجود الضروري للموضوعات البسيطة وحجر البناء الاساسي لنسق الرسالة (Maddy,Penelope,2014,Pp. 54,5).

٢- كان الرأى عند رسل وفتجنشتين قبل الرسالة أن الميتافيزيقا والمنطق مرتبطان ارتباطًا جوهريًا. وقام مذهبهما الذرى على اعتبارات منطقية على الرغم من كل شيء وبالتالي كانت الواحدية هي المذهب الذي وجد منهما مقاومة جادة. ولم يكن غريبًا إذن أن يعتبر فتجنشتين المنطق هو أساس الميتافيزيقا. ولكن بقدر ما تصبح الميتافيزيقا موضع شك متزايد لديه، تصبح العلاقة بين المنطق والميتافيزيقا أيضًا إشكالية إلى حد كبير. إن التخلى عن الميتافيزيقا يكاد لا يستطيع أن يعنى تخليًا عن المنطق. وأحد الدلائل على هذا الرباط المفكوك بين الميتافيزيقا والمنطق يوجد في تقرير مؤداه أنه لا توجد أعداد مميزة في المنطق وأنه "بالتالي، لا توجد واحدية فلسفية، وثنائية فلسفية، ونحو ذلك "ومن المحتمل إذن أنه لا يوجد شيء من قبيل التعدية الفلسفية من النوع الذي قصد أن تكون منه الذرية المنطقية. بينما كان فتجنشتين يتخلى عن الفكرة القائلة إن الميتافيزيقا يمكن أن نستمدها من المنطق، لم يعتقد بالتأكيد أن المنطق في حاجة بدوره إلى أسس ميتافيزيقية. وبدلًا من ذلك قال مرارًا وتكرارًا إن المنطق يجب أن يستقل بنفسه"، وهذه العبارة تميز في حقيقة الأمر البداية فى مذكرات فتجنشتين في زمن الحرب وتعتبر في هذا الموضع "استبطارًا مهمًّا وعميقًا للغاية". ويواصل فتجنشتين في هذه الفقرة ربط هذا الاستبصار بالملاحظة التي مؤداها "ان النظرية الكاملة في الأشياء والخواص ونحو ذلك،

لا ضرورة لها "بالنسبة للمنطق. ويشكو أن فريجه ورسل كانا مخطأين في معالجة نظرياتهما المنطقية بوصفها نظريات في الأشياء والدوال ومجالات القيمة والفئات. أما النتائج الإضافية المترتبة على هذا الاستبصار فهي أن "كل جملة ممكنة تكون جيدة التكوين"وأن "كل جملة جيدة التكوين يجب أن تفيد معنى" وإنه "لا بد إذن أن يكون من المستحيل بمعنى معين بالنسبة لنا أن نخطىء في المنطق". وأخيرًا يلزم بالنسبة له أن مهمة الفلسفة يجب أن تكون مختلفة عما فكر فيه رسل وفكر فيه هو ذات مرة. لقد أصابهما القلق، على سبيل المثال، حول السؤال عما إذا كانت توجد وقائع فى صيغة الموضوع والمحمول، ولكن إذا استقل المنطق بنفسه، فإن كل شيء يحتاج إلى أن يكون معروضا عن طريق وجود جمل الموضوع والمحمول. وبعبارة أخرى قل إن اهتمام رسل وفتجنشتين بأنطولوجيا الوقائع لا طائل تحته وغناء عنه. وينتهي المقطع بإعادة صياغة التقرير الحاسم: "على المنطق أن يستقل بنفسه، وكل ما يجب علينا أن نفعله هو أن ننظر ونرى كيف يستقل" (هانس سلوجا، ص ١٠٥- ١٠٦).

٣- المنطق ليس نظرية وأنه ترنسندنتالى. وقد استعار فتجنشتين هذا المصطلح من فلسفة كانط. وهو يسعى مثل كانط إلى التمييز بين التجريبى وغير التجريبى، ويرفض مثل كانط أي محاولة لمعالجة المنطق بوصفه علمًا تجريبيًّا ومعالجة الحقائق المنطقية بوصفها تعميمات عالية المستوى من نوع تجريبي. وكان فريجه المتأثر بكانط حاضرًا في عقل فتجنشتين. ولكنه تجاوز كانط وفريجه. على حين رأى كانط أنه من الممكن بناء فلسفة ترنسندنتالية بوصفها إضافة للعلم التجريبي وأساسًا له، نجد أن فتجنشتين

يطابق الترنسندنتالي بما لا يمكن قوله. وعلى حين تحدث فريجه عن الحقائق المنطقية بوصفها دائمة، اعتبر فتجنشتين أنها لا تقول شيئًا. ويرى فتجنشتين إذن أن الترنسندنتالي يقع خارج حد ما نستطيع التنظير حوله ولكن يقع أيضًا خارج حد الصدق بصورة دائمة (هانس سلوجا، ص ١٠٦-١٠٧). ومن الجدير بالذكر أن فتجنشتين لم ينتبه إلى تقسيم كانط للمنطق إلى صوري وترنسندتنالي وربما يعود ذلك ليس إلى تجاهله للتقسيم الكانطي وإنما إلى ادراجه جميع أنواع المنطق في صنف واحد. ولعل وصفه للمنطق بكونه "صورة منعكسه للعالم يحمل جواب لهذا المشكلة ، فكل ما هو قبلي من حيث إنه تحليلي، لا يوسع محتوى معارفنا، وقد لا يرقي إلى مستوى معرفة لأنه ليس إلا نتاجًا للانعكاس حول المعرفة، ولهذا يربط بين الطابع الترنسندنتالى للمنطق وبين كونه انعكاسا للعالم (جمال أردلان، ٢٠٠٥).

٤- كان فتجنشتين ناقدًا لفكرة فريجه ورسل إن المنطق يقوم على الوضوح الذاتى. فاللغة نفسها هي التي يجب أن تمنع الأخطاء المنطقية. والمنطق أولي ليس لأن حقائقه واضحة بذاتها وإنما لأننا "لا نستطيع التفكير بطريقة غير منطقية". والخطأ الذي وقع فيه فريجه ورسل هو افتراض أن قوانين المنطق لها مضمون دائم وأنها تعين حقائق معينة عامة جدًّا. وعلى العكس من ذلك يرى فتجنشتين أن القوانين المنطقية مجرد تحصيل حاصل. والرأي عند فتجنشتين أن كل الحقائق المنطقية هي في جوهرها من هذا النوع. وكتب إلى رسل فى وقت مبكر عام ١٩١٣: "كل قضايا المنطق تعميمات لتحصيل الحاصل". ومن ثم لا تكون صورًا للواقع. إنهالا تمثل حالات واقعية

ممكنة؛ لأنها تجيز "كل حالة واقعية ممكنة"، وفى تحصيل الحاصل "شروط الاتفاق مع الواقع – علاقات تصويرية- يلغي بعضها بعضًا، وبالتالي لا يرتبط بالواقع بعلاقات تصويرية". وتحصيلات الحاصل هي في الحقيقة "الحالات الحدية لمجموعات مؤتلفة من الرموز "لأنها فارغة بمقتضى ناتج جهازنا الرمزي. وينجح فتجنشتين في الرسالة في أن يجعل هذا معقولًا بالنسبة لحقائق منطق القضايا ولكنه يواجه صعوبة في تأكيد افتراضه بالنسبة لمنطق القضايا العامة والوجودية. وتقاوم نظرية المجموعة مثل هذه المعالجة الردية. ويحل فتجنشتين هذه المشكلة عن طريق التصريح بصورة متطرفة بأن نظرية الفئات "غير ضرورية تمامًا". ويكمن خلف كل هذه التقارير المبدأ القائل إن المنطق يجب أن يستقل بنفسه (هانس سلوجا، ص١٠٧-١٠٨).

٥- أن فتجنشتين كان يعتبر الميتافيزيقا مجرد لغو، أوخالية من المعنى. ورفض الذات الميتافيزيقية، وجعل من ذات الإنسان مجرد حد للعالم فقط دون أن يكون لها وجود ميتافيزيقى مباطن للإنسان. وإذا ما تساءلنا بعد ذلك: ما الذات إذن؟ لكانت إجابة فتجنشتين أن الذات عبارة عن حد للعالم، ولكنها لا توجد فيه على أنها شيء من بين أشيائه، وإلا لوكانت موجودة في العالم، فأين تكون، وكيف نستطيع إدراكها؟ وفي هذا الصدد يقول فتجنشتين "أين عسانا أن نجد في العالم ذاتا ميتافيزيقية"؟". (عزمي إسلام، ص٣٢٦).

هذا المفهوم غير المسبوق للضرورة أثر على الفلسفة والمنطق على حد سواء. ففى الفلسفة ليس هناك استنباط، ليس هناك مبادئ نصل منها إلى نتائج، فكل القضايا متساوية، ومن هنا رفض

فتجنشتين كل نزعة أكسيومية Axiomatic؛ لأن قضايا المنطق كلها متساوية، هذا التساوي في قيمة قضايا المنطق يعتبر شيئًا ضروريًّا وليس شيئًا عرضيًّا، لأن كل ما هو عرضي خارج عن المنطق حيث تتساوى قضايا المنطق ضرورة في كونها تحصيل حاصل أو في كونها تناقضًا، أوبعبارة أخرى تتساوى في كونها لا تقول شيئًا. هذا التساوي على مستوى المنطق له انعكاس مباشر على العالم؛ حيث كل الوقائع متساوية؛ لأنه على حد تعبير بلانك: "ما يكون صادقًا ضرورة بالنسبة للغة يجيب بشيء صادق ضرورة بالنسبة لـ"المكان المنطقي" أي لهذا العالم وكل العوالم الممكنة". وهكذا نلاحظ أن المنطق ليس فقط منطقًا للغة، ولكنه منطق للعالم أيضًا فكما أنه لا يمكن أن يحدث شيء في اللغة يكون مخالفًا للمنطق، فكذلك بالنسبة إلى العالم؛ حيث وكما قال بوفريس – لا شيء يحدث في مخالفة المنطق (جمال حمود، ص ٧٩-٨٠).

لكن تغيرت وجهة نظر فتجنشتين عن الضرورة المنطقية إلى الضرورة النحوية الناتجة عن المواضعة أوالاتفاق. إلاهذا المفهوم موجود في ذهن فتجنشتين في الرسالة فيقول في الفقرة ٣٣٢٢ (ذلك لأن العلامة بطبيعتها شيء اتفاقي، وكان يمكننا أن نختار بدل العلامة الواحدة علامتين مختلفتين، وعندئذ أين ترانا نجد فيهما ما يدل على الجانب المشترك بين الشيئين المشار إليهما؟ (الرسالة، ص ٧٧).

ونحن نتجنب الإرباكات باستخدام قواعد التركيب المنطقي Logical Syntax فيقول:

"ولكي نتحاشى هذه الأخطاء، علينا أن نستخدم جهازًا من الرموز يستبعدها، ويكون ذلك بعدم استخدامنا للعلامة الواحدة في رموز مختلفة، وبعدم

استخدامنا للعلامات بطريقة واحدة على حين أنها تكون ذات دلالات مختلفة. أعني أن جهازنا الرمزي الذي ينبغي استخدامه، لا بد له أن يساير قواعد النحو المنطقية،أعنى قواعد التركيب المنطقي". (الرسالة فقرة ٣٣٢٥، ص ٧٨).

وهكذا يكون هذا التركيب المنطقي أو النحو المنطقي مجموعة من القواعد لاستعمال العلامات الكامنة خلف لغتنا اليومية، تلك البنية القادرة على تمثيل وتصوير العالم والربط بين العلامات يصنع المعنى. (O'Neill, Martin, 2001, Pp. 3,4). ويتضح ذلك من الفقرات التالية من الرسالة: ٣٣: "ليس لشيء معنى إلا القضية، فلا يكون لاسم ما معناه"دلالته" إلا وهو في سياق قضية ما (الرسالة ص٧٥).

٣٣١: "وكل جزء من أجزاء قضية ما يحدد معناها، سأسميه تعبيرًا أو رمزًا "والقضية نفسها عبارة عن تعبير" (الرسالة ص٧٥).

٦١٢٤: "أن القضايا تصف هيكل العالم، أو بمعنى آخر أنها تمثله. أنها لا تتناول شيئًا. أنها تفترض مقدمًا أن للأسماء دلالة، وأن للقضايا الأولية معنى. وهذه هي الصلة التي تربطها بالعالم. ومن الواضح أنها يجب أن تظهر شيئًا عن العالم بأن مجموعات من الرموز- التي تكون ذات سمة محددة بطريقة جوهرية عبارة عن تحصيلات حاصل. . . . . فقد قلنا أن هناك شيئًا ما تعسفيًّا في الرموز التي نستخدمها، وبأن شيئًا آخر ليس كذلك. وهذا لا يتبدى إلا في المنطق وحده: إلا أن ذلك يعنى أنه في المنطق – لسنا نحن الذين نعبر بواسطة علامات الرموز- عما نريد ، بل أن الذي يقوم بالتوكيد – في المنطق - هو علامات الرموز نفسها بحكم طبيعتها، والتي هي ضرورية ضرورة جوهرية (الرسالة ص١٤٨- ١٤٩).

٦١٢٦: "إن الحكم على قضية ما بأنها من قضايا المنطق، إنما يتوقف على حسابنا للصفات المنطقية التي يتصف بها الرمز. وهذا ما نفعله حين نبرهن على قضية منطقية؛ لأننا بدون أن نجشم أنفسنا مشقة معرفة المعنى، نقوم بتكوين القضايا المنطقية من قضايا أخرى بواسطة قواعد استخدام الرموز وحدها. ونحن نبرهن على قضية منطقية ما بأن نستخرجها من قضايا منطقية أخرى بواسطة تطبيق إجراءات معينة بطريقة متتابعة، تولد مرة ثانية من القضية الأولى تحصيلات حاصل. (ولا ينتج عن تحصيل الحاصل إلا تحصيلات حاصل فقط). (الرسالة ص ١٤٩).

فهذا التركيب المنطقى مرآة العالم وهكذا يكون التركيب المنطقى بالضرورة مشترك في كل اللغات الممكنة، لكل نسق من العلامات القادر على تمثيل الواقع، بحيث يختلف النحو السطحي Surface grammar من لغة لآخرى، وهذا النحو غير اعتباطى "تحكمي" arbitrary. وذلك لأن الاعتباطية تظهر بالنحو السطحي للغة الطبيعية مثل اللغة الانجليزية والفرنسية. إلخ وأما بالنسبة لرسالة فتجنشتين "اعتباطية النحو" غير مناسبة للظاهرة السطحية، فقط فالأوجه العرضية للقضايا هي الاعتباطية ولم تكن الاوجه الجوهرية (O'Neill, Martin, 2001,Pp4,5) "فيقول في الفقرة ٣٣٤" وللقضية سمات جوهرية وسمات عرضية السمات العرضية هي تلك التي ترجع إلى الطريقة المعنية التى تتبع في صياغة ألفاظ القضية. أما السمات الجوهرية فهي تلك وحدها التي تمكن القضية من التعبير عما تعنيه".

٣٣٤١: "وعلى ذلك فما هو جوهري في القضية، هو الجانب المشترك بين جميع

القضايا التي يمكن أن تعبر عن معنى بذاته. وقياسًا على ذلك فما هو جوهري بصفة عامة في رمز ما، هو ذلك الذي تشترك فيه جميع الرموز التي يمكنها أن تؤدي الغاية نفسها" (الرسالة ص٨٠).

والأمرالذي يترتب عن هذا هوأن ما يبدو لنا حقيقة قد لا يكون سوى انعكاس لبعض خصائص اللغة التي نتكلم بها، وظل لبنيتها النحوية. ومعنى هذا أن كثيرًا مما نقول لا يعدو أن يكون بناءً نحويًّا مقبولًا، ولكن لا يُعيّن أية واقعة محدودة. وإذا كان الأمر هكذا، فإنّ طريقة تفكيرنا ليست سوى ظل للطريقة التي نتكلم بها. والمشكلة الفلسفية المترتبة عن هذا هي أنه لا وجود لحقيقة في ذاتها، فكل حقيقة تبقى نسبية ومرهونة بُبنى اللغات الطبيعية هذه هي الحقيقة التي دفعت فتجنشتين للبحث عن لغة مثالية، اعتَقَدَ أنه سيجدها في الرمزية المنطقية، تلك اللغة الاصطناعية التي تتجاوز خصوصيات اللغات الطبيعية ونسبيتها. إن التقابل بين "النحوى"و"المنطقي" في اللغة يعني أن البنية النحوية للجملة هي بنية ظاهرية تخفى وراءها بنية منطقية لا تتطابق معها بالضرورة. ومن هنا، فإن المطلوب هو تبيان عدم التطابق هذا بالكشف عن "منطق اللغة"، وهو يسمح بتصور طريقة للتعبير تتطابق مع هذا المنطق، وتحررنا من سلطان النحو المُوهِم. وليس خفيا أن هذه الفكرة التي إلخ عليها فتجنشتين في الرسالة تعود إلى فريجه ورسل (بلبولة مصطفى، ٢٠١٠، ص١٧٣).

إن مهمة المنطق الرمزي هي تأسيس الصور التي يتحدد بمقتضاها الاستدلال السليم، بغض النظر عن مضمون القضايا، أي تحديد "الصورة المنطقية" الحقيقية للجمل التقريرية، وهذا هو – على وجه التحديد– ما يسمى بالتحليل المنطقي للغة.

وهذه هي المهمة نفسها التي حاول أن ينهض بها "أرسطو" في نظرية القياس، ولكنه لم يتجاوز حدود إعادة نسخ البنية النحوية الأساسية في اللغة الطبيعية "اليونانية"، وذلك باختزاله القضية في الصورة الوحيدة "موضوع – محمول". ولكن هذا التمييز بين "النحوى" و"المنطقي"، والذي يعتبر عنصرًا أساسيًّا لدى فتجنشتين ورسل ليس مسألة جديدة في تاريخ المنطق، وذلك لأن التمييز بين الصورة الظاهرية للقضية وصورتها الخفية الحقيقية، أي بين صيغتها النحوية وصيغتها المنطقية، كان في الأساس منطلقا لمنطق "بور- رويال"، وهو الأمر الذي كشف عنه "تشومسكي" فيما بعد، الأمر الذي يُبقى فتجنشتين مشدودًا إلى المنطق في صورته الكلاسيكية، رغم التجديد الذي أدخله هو وأخرون من خلال المنطق الرمزي (بلبولة مصطفى، ٢٠١٠، ص ١٧٣-١٧٤). إذن فالمنطق عند فتجنشتين منطقًا صوريًّا يهتم بالبحث في صورة الفكر، أي صورة اللغة – بمعنى أنه يتعلق بالاعتبارات الخاصة بقواعد استخدام الرموز في اللغة وهي نفسها قواعد الفكر الذي لا ينفصل عن اللغة. وأن اللغة تصبح بلا معنى حينما نبدأ في تجميع عدة حدود على نحو يناقض طبيعتها المنطقية، والطبيعة المنطقية للحدود إنما تتبدى لنا بواسطة قوانين المنطق، أوالقواعد المنطقية التي تظهر لنا كيف يمكن تجميع هذه الحدود بطريقة ذات معنى، وكيف أنها تتجمع أحيانًا على نحو لا يجعل لها معنى. وهذه القوانين المنطقية عبارة عن قواعد تركيبية لا ستخدام اللغة بطريقة تجعل لها معنى (عزمي إسلام، ص٢٨٢-٢٨٦).

فهل تغيرت وجهة نظره في الضرورة والنحو والقواعد في فلسفته المتأخرة عن أفكاره في الرسالة؟

ثانيا، فتجنشتين والضرورة النحوية (****):-

ارتبطت فكرة الضرورة النحوية عند فتجنشتين، بما سُمِّي بالوصف "أو التفسير" اللغوي language account، حيث يعالج الوصف اللغوي قضايا المنطق مثل ~ "ق. ~ ق" وقضايا الرياضيات مثل "٧+٥=١٢"، بالإضافة إلى القضايا التحليلية التي تتضمن الحقائق التعريفية مثل "كل العزاب غير متزوجون". ولقد تميز الوصف اللغوي بالسمات التالية:

١- تكون كل قضايا المنطق والرياضيات والقضايا التحليلية ضرورية وأولية على العكس من وجهة نظر التجريبين الجذريين مثل "جون ستيورات مل John S. Mill (١٨٠٦-١٨٧٣) وكواين Quine (١٩٠٨-٢٠٠٠).

٢- وهذه القضايا لم تصف أوتزودنا بمعلومات عن "نوع خاص من" استقلال العقل عن الواقع. أو عن ماذا كانت الكيانات المجردة تتجاوز المكان والزمان أو عن الأوجه العامة أو الأكثر تجريدا للواقع الفيزيائي "عكس أفلاطون وأرسطو".

٣- لم تفسر هذه القضايا البناءات الذهنية، على العكس من طريقة كانط الترنستدنتالية والكانطية الجديدة وهسرل المتأخر.

٤- لم تكن هذه القضايا تركيبية "تأليفية"، وإنما تحليلية أو تصورية، ولقد شُرِحت حالتها الخاصة "الضرورية / أولية" بالإشارة إلى اللغة، وبشكل أكثر تحديدًا، بالإشارة إلى معنى التعبيرات ومن ثم بالطريقة التي تستخدمها.

وهذا الوصف اللغوي له اتجاهان، الأول الذي ارتبط بالوضعية المنطقية ووفقا لهذا الموقف الذي أُطلِق عليه الاصطلاحية الكلاسيكية Classical

Conventionalism تكون القضايا التحليلية صادقة بمقتضى معناها، أوبشكل أكثر تحديدًا بمقتضى معنى الألفاظ المكونة لها.. أو الحقائق التكرارية تكون صادقة بمقتضى معنى الثوابت المنطقية بمفردها، ولقد رُدِت الحقائق التحليلية إلى التكرارية باستبدال المرادفات بالمرادفات، هكذا تكون القضية "كل العزاب غير متزوجون "تتحول إلى "كل الرجال غير المتزوجين غير متزوجين" تترجم إلى "س"(ف س & ج س← ج س). وفي رأيهم تعود تلك الصياغة إلى تحليلية فريجه ومنها تعود لكانط. وما أضافه الوضعيون المناطقة، هو أن فكرة صدق القضايا التحليلية والمنطقية تكون بمقتضى المعنى بمفرده ومن ثم بالمواضعات المنطقية. بحيث ارتبط صدق القضايا المنطقية بمعنى الثوابت المنطقية الموجودة في القضايا. وارتبط صدق القضايا التحليلية أيضا بمعنى الألفاظ المكونة لهذه القضايا. أما الاتجاه الثانى الذى قدمه فتجنشتين في أوائل الثلاثنيات وفي فلسفته المتأخرة وقدمه كارناب في مناقشته للتعريفات الضمنية implicit definitions. وتكون الفكرة الأساسية لديهم أن تلك القضايا الضرورية "النحوية" عند فتجنشتين" والتعريفات الضمنية "عند كارناب" بعيدة عن اتباع المعنى، بل تكون مكونًا للمعنى ومن ثم معيارية .(Glock,Hans-Johann,2008Pp. 63-65).

إلا أن د. محمود فهمى زيدان يطلق على الوصف اللغوي هذا اسم نظرية المواضعة وهي تقول إن اللغة ظاهرة اجتماعية وصناعة إنسانية، وأن الإنسان هو صانع الألفاظ وقواعد تركيبها في جمل صحيحة وقواعد استخدام الكلمات أو الرموز لتدل على أشياء. حين اصطنع

الإنسان اللغة ربط كل لفظ بمعنى ثابت أو كاد أن يكون ثابتًا. وحين نقول إن اللغة مواضعة إنسانية نستبعد أن تكون اللغة من ابتكار فرد معين بإرادته واختياره، بنفس الطريقة التي نقول فيها إن قواعد لعبة الورق أو النرد من صنع فرد معين باختياره. واللغة في أساسها نحو ومفردات؛ ففي النحو نعرف قواعد ترتيب الكلمات في جمل صحيحة سليمة التركيب - ولا تتناول نظرية المواضعة طريقة بناء الجمل، وإنما تتناول المفردات "الثوابت والمتغيرات" وقواعد استخدامنا لها. ومن جهة أخرى إذا قلنا كل الأخوة ذكور، كل أعزب غير متزوج، كل ما هو أحمر ملّون إلخ هذه القضايا وأمثالها قضايا قبلية وصادقة بالضرورة، ولا لغز في هذه الضرورة؛ إذ يعتمد الصدق فيها على ما تواضع الناس عليه في استخدام صحيح للألفاظ أو إعطاء معانٍ متواضع عليها لتلك الألفاظ. ومن ثم تصبح كل هذه القضايا قضايا تحليلية. ويقول أنصار نظرية المواضعة إن كل قضايا الرياضيات البحتة وقواعد المنطق قضايا قبلية تحليلية مثل ٢+٣= ٥، أو المساويان لثالث متساويان، وهكذا. وللنظرية صورًا ثلاثة رئيسة وهي:

١- القضايا اليقينية قواعد وتشريعات لغوية، وترى هذه الصورة أن القضايا قبلية، وتحليلية وتحصيل حاصل ليست مشتقة من التجربة، ولا تقول شيئًا عن الواقع وإنما تعبر عن قواعد لغوية وإنها بمثابة أوامر وتشريعات كيف يجب أن نستخدم الألفاظ. نقول مثلًا كل أعزب غير متزوج، ومحمد أعزب، إذن محمد غير متزوج، وهذا استدلال ضروري، وكان يمكننا أن نقول محمد أعزب، وإذن فهو غير متزوج. وحين نضمر المقدمة الكبرى كل أعزب غير متزوج فإننا نعتبرها قاعدة

من قواعد الاستدلال. فالقضية الضرورية تقـوم عـلى قاعـدة لغويـة لاسـتخدام أداة الشرط والعطف، وهى بمثابـة اسـتدلال. وهـانس هـان Hans Hahn (١٨٧٩–١٩٣٤) هو خير من صاغ هذه الصورة من نظرية المواضـعة (محمـود فهمـى زيـدان، ٢٠٠٢، ص٨٢–٨٥).

٢– اليقين ناشئ عن استخدام صحيح للألفاظ. ومن صاغ هذه الصورة هو آير Ayer (١٩١٠–١٩٨٩) ويعترض أنصار هـذه الـصورة مـن نظريـة المواضـعة عـلى تفسير يقـين القبليـة بوجـه عـام وقواعـد المنطق بأنها قواعد أوتـشريعات فمـثلًا أن التشريع اللغوي يقـول إن الكلـمات التـي تعني السبق الزمني تتضمن التعـدي لكـن القضية القبلية لا تصوغ هذه القاعدة وإنما نقول إذا كان "أ" أسـبق مـن "ب"و"ب" أسبق مـن "ج" إذن "أ" أسـبق مـن "ج"، وهـذه الحجـة ضروريـة وقبليـة لكنهـا لا تصوغ قاعدة لغوية. ويعترضون على هـذه الصورة بأنها تشرح لنا فقط طريقة تعلّمنـا واكتسابنا لقواعـد المنطـق– وهـذا تفـسير سـيكولوجي، وهـو مختلـف عـن تفـسير اليقـين في القـضية القبليـة. وتـرى هـذه الصورة أن كل القـضايا القبليـة إنـما هـي قضايا تحليلية. ورأى أيـر أن نفـسر يقـين قـضايا الرياضـيات والمنطـق بأنهـا تبـين تحديدنا لاستخدام الألفاظ بطريقة معينـة، ولا يمكننـا إنكارهـا دون أن نثـور عـلى تواضعات لغويـة، وثورتنـا عليهـا يثبـت وجودها، ومن ثم نقع في التناقض، وذلك أساس ضرورتها.

٣– اليقـين ناشـئ عـن إطـار نـسق اسـتنباطى محكـم يـدعو إليـه كارنـاب وكـواين وكـارل همبـل Carl Hempel (١٩٠٥–١٩٩٧). وهـم متفقـون فى الموقـف العـام هـو أن الحقـائق الرياضـية والمنطقيـة صـاددقة دائـمًا ولهـا ضرورتهـا

المنطقية في إطار نسق معين أو لغة رمزية معينة. الحقائق الرياضية ضرورية طبقًا لمواضعات بمعنى أن المبرهنة ناتجة منطقيًّا عن قائمة التعريفات والمصادرات في نسق معين. فإذا تواضعنا على تحديد معاني رموز معينة، وإذا تواضعنا على بعض مصادرات تعتمد على تلك التعريفات، وإذا أقمنا البرهان على مبرهنة ما، فإننا نستنبطها من تلك المصادرات – إن فعلنا ذلك جاءت المبرهنة صادقة يقينا وضرورية في إطار هذا النسق المعين. ويرى أن فتجنشتين المبكر ينتمي للصورة الأولى (محمود فهمي، ص٨٥-٨٧).

وإذا كان "فتجنشتين "يرى في الرسالة أنّ ما نقوله يكون ذا معنى بمقتضى نوع من "الإلزام القبلي " الذي يسميه "الصورة المنطقية" فإنّه يرى في "الأبحاث" أن اللغة الطبيعية كذلك لا تخلو من هذا "الإلزام القبلي" أو على الأقل مما يماثله، وذلك لأن كلامنا في اللغة الطبيعية لا يكون ذا معنى إلا إذا قبلنا مسبقًا – ودون الحاجة إلى التصريح بذلك – بعدد من القواعد النحوية. فلكي يحصل التفاهم بين أفراد المجموعة البشرية الواحدة، عليهم أن يمتثلوا – ضمنيًّا- لتلك القواعد. (بلبولة مصطفى ٢٠١٠، ص ١٩٠).

فالنحو كما يرى فتجنشتين يتألف من مواضعات Conventions، والمثال على تلك المواضعات قول الشخص أن الكلمة "أحمر" تعني هذا اللون... (Wittgenstein, 1974. P190). والنحو لا يصف أى واقع وإنما يضع القواعد النحوية التى تحدد المعنى "(Ibid,P184). إنّ استعمالنا للقواعد النحوية أمر"إلزامي" بطريقة لا شعورية، ولا نفكر فيها فى أغلب الأحيان ، وحتى علماء النحو أنفسهم مضطرون إلى استعمال تلك القواعد المشتركة، التي بدونها يتعذر

فهم ما يقولون، بل حتى إذا أردنا رفضها، فإن ذلك ليس ممكنا إلا بالكلام وِفقها. وهذا أمر أكدت عليه كثيرًا جماعة "بور-رويال". فبالنسبة لـ"أرنو Arnauld و"لانسلو"Lancelot ، "كل فعل لغوي هو خاضع لقواعد بدونها يتعذر إنجاز ذلك الفعل نطقًا أو كتابة. فإذا حذفنا القواعد، حذفنا اللغة (بلبولة مصطفى، ١٩٠-١٩١).

نستطيع أن نعود باهتمام فتجنشتين بالقواعد واتباع القاعدة، مثل أشياء أخرى كثيرة في عمله إلى اشتباكه النقدي مع فريجه ومنطقه. جاء أحد ابتكارات فريجه البارزة في تمييز صارم بين صيغ رمزيته وقواعد الاستدلال التي نطبقها عليها. والمنطق التقليدي، من أرسطو حتى أواخر القرن التاسع عشر، لم يعظم هذا التمييز. ومن جهة أخرى يرى فريجه أن قواعد الاستدلال شكلت أسس النسق الرمزي في منطقه الجديد. وواصل فريجه محاولة إثبات أن هذه القواعد للاستدلال مطلوبة؛ لأننا لا نستطيع أن نعد أعدادا لا نهائية من القوانين التي يمكن إثباتها، ولا يمكن أن نحصل على التمام إلا عن طريق البحث عن القوانين التي تستلزم، بصورة ممكنة، كل القوانين الأخرى. ومن الضروري لهذا الغرض أن نعطي المنطق صيغة النسق الاستنباطى، ونبدأ بتسعة "أحكام للفكر الخالص "بغية" استنباط الأحكام المعقدة إلى حد بعيد من الأحكام البسيطة "بمساعدة قواعد الاستدلال. ويستطيع المرء بمساعدة قواعد الاستدلال أن يوضح كل العلاقات المتبادلة لقوانين الفكر. وحاول فريجه أن يبرهن في مقابل "موقف الصوريين الرياضيين الذين أكدوا أن الصيغ ليست في حقيقة الأمر إلا ترتيبات خالية من المعنى للرموز ويمكن مقارنتها، في هذه الناحية بترتيبات قطع

الشطرنج"، أنهم لا يستطيعون اجتناب استعمال اللغة ذات المعنى في علم الحساب حيث إنه لا يزال يتعين عليهم صياغة القواعد بالنسبة لإجراء حسابها غير المفسر"على نحو مفترض"، وحتى لو سلم المرء صحة أن علم الحساب هو مجرد لعبة برموز غير مفسرة فسوف يجب على المرء أن يميز "نظرية اللعبة.. من اللعبة نفسها": وسيتحول الاهتمام المنطقي والرياضي الحقيقي إذن إلى هذه النظرية لأنه في هذه النظرية سوف يتعين صياغة هذه القواعد بنطاقها اللامتناهي. ولكي يجتنب الصوريون هذه النتيجة حاولوا إثبات أن القواعد الإجرائية في علم الحساب سوف تتطابق مع مجموعات متألقة من الرموز أومع الحركات في اللعبة. وجاء رد فريجه على هذا "تسير الأفعال داخل اللعبة على نحو لا يمكن إنكاره وفقا للقواعد؛ ومع ذلك فإن القواعد ليست بنودًا في اللعبة وإنما الأسس لنظرية اللعبة". ويضيف إلى ذلك أنه "لا المجموعة المتألقة من أشكال الشطرنج ولا الحركة تعبر عن قاعدة؛ لأن وظيفة الأشكال في لعبة الشطرنج ليست التعبير عن شيء ما على الإطلاق وإنما وظيفتها فقط أن يتم نقلها وفقط للقواعد". وكان فتجنشتين في الرسالة على ألفة تامة بآراء فريجه ولكنه لم يكن متعاطفا معها. (هانس سلوجا، ٢٠١٤، ص ١٩٧- ١٩٩).

ومع ذلك فى عام ١٩٣٠تقريبًا عندما نبذ فتجنشتين افتراضات الرسالة، توصل إلى إدراك جديد تمامًا للقواعد ومكانتها في تفكيرنا وممارساتنا. وهذا الأمر لاحظه مور عندما حضر محاضرات فتجنشتين وقررأن فتجنشتين كان يصر في ذلك الوقت على أن فهم القواعد النحوية في لغتنا سوف يساعدنا على تبديد عدد كبير

مـن المـشكلات الفلـسفية وينـسجم هـذا بطبيعـة الحـال مـع ملاحظتـه في الكتـاب الأزرق القائلة إن كل قضية ميتافيزيقية في حقيقـة الأمـر "تحجـب قاعـدة نحويـة". وليس من السهل أن نقـول مـا الـدافع إلى هذا التغيـير. وربـما نجـد مفتاحًـا لهـذا في ملاحظات اثنين من طلاب فتجنـشتين فى ذلك الوقت. وتبعًـا لهـما كـان فتجنـشتين يقول في ربيع عام ١٩٣١ "يجب أن توجـد قواعد؛ لأن اللغة يجـب أن تكـون نـسقية. قـارن الألعـاب، إذا لم توجـد قواعـد، لا توجد لعبة، والشطرنج عـلى سـبيل المثـال هو أشبه شيء باللغة بهذا المعنـى. وعنـدما نـستعمل اللغـة نختـار الكلـمات لـتلائم المناسبة ". وفي هذه الفترة قـال فتجنـشتين أيضا: "إذا أريد لقضية أن يكون لها معنى، يجب أن نلـزم أنفـسنا باسـتعمال الكلـمات فيها. إنهـا ليـست مـسألة تـداعى المعـاني؛ فهذا لن يجعل اللغة تعمل عـلى الإطـلاق. أما الشىء الأساسى فهو أنني في اسـتعمال الكلمة ألزم نفـسي بقاعـدة للاسـتعمال". يجـب أن توجـد قواعـد، إذن لأن اللغـة نسقية، ويجب أن توجد قواعـد لأن اللغـة أشــبه شيء باللعبــة ويجــب أن تكــون للألعاب قواعد، ويجب أن توجـد قواعـد لأننا باستعمال الكلمات نـسجل التزامـات أو يوجــد جانــب معيــاري لاســتعمالنا. (هـــانس ســـلوجا، ٢٠١٤، ص١٩٩- ٢٠١).

وانفجـرت خلافـات بـين الفـرديين والجمعيين على كيفية الفهم الدقيق لتقريـر فتجنشتين عن القواعد. على حـين حـاول الجانب الأول البرهنة عـلى أن فتجنـشتين اعتبر القواعـد "مقاصـد" قائمـة "يمكـن التفكير فيها من حيـث المبـدأ عـن طريـق الفرد الوحيد نجد أن الجانب الآخر يؤكـد أنه يفكر في القواعد بوصـفها مواضـعات اجتماعية مشتركة، ويفكر في اتباع القاعـدة

بوصفه مشاركة في مؤسسة وبوصفه اختيار العادة أو مواضعة. (هانس سلوجا، ٢٠١٤، ص٢٠٣).

والتساؤل الآن ما المقصود بالضرورة النحوية عنده؟ وهل كان فتجنشتين متأثرًا بالوضعية المنطقية في قوله بالضرورة النحوية؟

ليست حقائق المنطق ونظرية المجموعات هي كل القضايا التي نعتبر أن لها الضرورة المنطقية، ولكن هناك قائمة القضايا الضرورية منطقيا على أن تشتمل على عدد آخر من القضايا التي لا تكون فقط صادقة في صورتها، وإنما بالنسبة لمعنى عناصرها، ونفترض أن ينشأ صدقها من تعريف حدودها والمثال على ذلك "كل أعزب غير متزوج". ويعتمد صدق هذه القضية على معاني الكلمات المُشكلَّة لها، فهي قضايا صادقة بالضرورة لأنها لا تقبل التكذيب في الواقع، أي أنه لا يوجد ما يكذبها وهذه مايطلق عليها الضرورة السيمانطقية أو الدلالية أو النحوية (آير، ١٩٨٨ص٢٢٨).

كما يقول آير: "أن صدق القضية التحليلية لا يتوقف على طبيعة العالم الخارجي، كذلك هو لا يتوقف على طبيعة عقولنا، فقد كان يجوز لنا أن نستعمل أوضاعًا لغوية أخرى غير هذه الأوضاع التي اتخذناها" (يحى هويدى، ١٩٧٢، ص٤٦).

حاول فتجنشتين –مثل الوضعيون المناطقة –أن يحتفظ بالارتباط بين القضية الضرورية "كل العزاب غير متزوجين"ومعنى كلمة "أعزب". ومثل هذه القضية تكون "قاعدة نحوية grammatical rule أو صورة للتعبير norm of expression أو صورة للتمثيل representation (Kalhat, Javier, 2008, Pp. 1,2). ولتحقيق القضية "كل العزاب

غير متزوجين "يتطلب ليس الحالة المادية للرجال وإنما لمعنى كلمة "أعزب" و"غير متزوج". وبخلاف الوضعية المنطقية لم يذكر فتجنشتين أن "كل العزاب غير متزوجين " تلزم عن معنى مكوناتها، ويذكر بدلًا عن هذا أن "كل العزاب غير متزوجين" تكون مكونًا أساسيًّا جزئيًّا من ذلك المعنى. ووفقًا لفتجنشتين، تكون "كل العزاب غير متزوجين "قضية نحوية، يعنى أنها تصور قاعدة للاستعمال الصحيح لأحد هذه المكونات على الأقل وبذلك تحدد معناها. وبذلك أصبحت "كل العزاب متزوجين "حالة معيارية حيث استخدمت لشرح "أعزب ولنقد وتبرير استعمال الشخص لتلك اللفظة، وهى ترسم خطًّا بين الاستعمالات ذات المعنى والهراء مثل "حضر الحفل الاعزب المتزوج" (Glock,H,2008,P25). إذن فالقواعد النحوية تكون للاستعمال الصحيح للكلمة التي تحدد معناها. وفي الفترة المتوسطة والمتأخرة من فكره، ربط فتجنشتين بين الضرورة والقاعدة، فرأى أن الضرورة في العالم تلك التي تناظر القاعدة الاعتباطية arbitrary rule في اللغة. وعبر عن ذلك بشكل أكثر وضوحا في النحو الفلسفى قائلًا " يكون الارتباط الوحيد في اللغة بالضرورة الحقيقية أوالجوهرية intrinsic، القاعدة الاعتباطية، ذلك الشيء الوحيد الذي يستخلص من هذه الضرورة الجوهرية داخل القضية " (Pears, David, 2006,p80). إذن فمرارًا وتكرارًا يؤكد فتجنشتين أن الارتباط الضروري "المقصود الارتباط النحوي" في الواقع هو الارتباط اللغوي، وتعكس الحقائق الضرورية الممارسات اللغوية واللالغوية بالإضافة إلى بينة الواقع (Ben- Menahem, Y, 2006, P256).

وتبدو الاصطلاحية، وكأنها تمثلت في المفارقة Paradox ، وهي كيف اُستبدِلت

فكرة الصدق الضروري تلك الفكرة الصارمة والراسخة بفكرة المواضعة convention غير الواضحة. يقول فتجنشتين: "يكون هذا، وكأنه عُبِر عن ماهية الصورة the essence of form أوالشكل – أقول، فإذا تحدثت عن الماهية – أشرت إلى المواضعة فحسب. إلا أنه هنا يجب الشخص أن يجيب: لا يوجد اختلاف أعظم مما بين القضية عن عمق الماهية والقضية عن – المواضعة المجردة – لكن ماذا إذا اجبت: بالنسبة للعمق ذلك إننا نرى في الماهية أنها تناظر الاحتياج العميق للمواضعة".

ويرى الاصطلاحي أن هناك رابطين بين المواضعة والضرورة. **أما الرابط الأول،** هي المماثلة الفينومنولوجية الموجودة بين معالجات المتكلمين لما سُمِّي بالحقائق الضرورية ومعالجتهم للقواعد الثابتة بعمق، وفي كل الحالات يوجد عنصر معياري. ولقد انتقدت الأخطاء بطرق مماثلة، فلا القواعد أوالحقائق الضرورية خضعت للتجربة، وكلتهما تحظي بالقبول غير المشروط. وعلى أساس هذه المماثلة، يدعى الاصطلاحي أن معالجتنا لما سُمِّي بالحقائق الضرورية نُظِر إليها على أنها الالتزام بالقواعد الثابتة، بالإضافة إلى النظر إليها على أنها معرفة الحقائق العامة.

أما الرابط الثاني، فكرة العرف constitution. فغالبا ما تكون المواضعات مكونًا أساسيًّا الاعراف الاجتماعية، والتعاملات الشرعية "التجارية والقانونية"، الألعاب. فيرى الاصطلاحي أن الحقائق الضرورية تلعب دورًا مماثلًا في عالم الفكر حيث إنما مكون أساسي في صورنا للاستدلال وقوانين الفكر (Ben-Menahem, Y, 1998, P256).

إذًا فقواعد الاستدلال والنحو عند فتجنشتين اعتباطية غير مبررة فيقول في

بحوث فلسفية فقرة ٢٤٢: "إذا كانت اللغة وسيلة للاتصال فلا بد من وجود اتفاق لا في التعريفات فقط بل كذلك "وقد يبدو غريبًا" في الأحكام، يبدو أن هذا من شأنه أن يدخل المنطق ، لكنه لا يؤدي ذلك لوصف مناهج أو طرق القياس والحصول على نتائج القياس وتقريرها شيء أخر، إلا أن ما نسميه قياسًا يتحدد جزئيا بنوع من الثبات في نتائج القياس" (البحوث ص ١٦٠-١٦١). ويرى فتجنشتين أن الارتباط الضروري necessary connection "يكون دائما الارتباط في النحو"، وتعكس الحقائق الضرورية ممارساتنا اللغوية واللالغوية بالإضافة إلى بنية الواقع الموضوعي. بمعنى إنها تفسر الضرورة كإنها شُكلِت بالنحو بالإضافة إلى أنها انعكاس كنوع خاص للصدق الجوهرى وهذا التصور الاصطلاحي عند فتجنشتين، وهذا ما يسمى بمفارقة اتباع القاعدة (Ben-Menahem, Yemima, 1999, P99).

فيقول في الفقرة ٢٠١ من البحوث: "لقد كانت هذه هى المفارقة: إن أسلوب أى فعل لا يمكن أن يتحدد بناء على قاعدة، لأن كل أسلوب للفعل يمكن التوفيق بينه وبين القاعدة. وكانت الإجابة (لحل هذه المفارقة) هي أنه: إذا كان كل فعل يمكن أن يوفق مع القاعدة، فمن الممكن كذلك أن يناقضها ويتعارض معها. وعلى ذلك لا يوجد هنا اتفاق ولا اختلاف". (بحوث فلسفية ص ١٥١).

ويعرض مايكل دوميت حلًّا لهذه المفارقة بأنه يرى أن الاصطلاحية المعدلة تميز بين المواضعات الاساسية المتفق عليها من المجتمع وبين نتائج هذه المواضعات وقيم الصدق اللازمة عن المواضعات الأساسية، وهذا يرفضه

فتجنشتين من وجهة نظر دوميت؛ لأن اصطلاحية فتجنشتين الدقيقة ترى أن كل استعمال للقاعدة تؤلف تعبيرًا لمواضعة جديدة ، وبالتالي يكون الصدق الضروري مادة للاختيار الإنساني. ولقد انتقد حل دوميت كثيرًا. ونلاحظ أن القواعد واستعمالها ارتبطًا داخليًّا فى اللغة ومن ثم تتلاشى المفارقة. وفكرة المواضعة تبريرية و تفسيرية حيث يسعى الاصطلاحي إلى تبرير وتفسير الممارسة بإظهار لبف حددت هذه الممارسة بمجموعة المواضعات المحددة (Ben-Menahem, Yemima, 1999, Pp100-115).

إلا أن فتجنشتين لا يرى أنها تفسيرية فيقول فقرة ٢٠١: "يمكننا أن نتبين هنا وجود سوء فهم راجع إلى مجرد أننا نذكر، في سياق حجتنا تفسيرًا تلو الأخر، كما لو كان كل واحد منها يقنعنا ولو للحظة واحدة، حتى نفكر في تفسير آخر يتلوه. وهذا يوضح أن هناك طريقة لإدراك القاعدة، وهذه الطريقة ليست تفسيرًا، وإنما تتبدى فيما نسميه "باتباع القاعدة" أو "مخالفتها" في حالات التطبيق الفعلية. وعلى ذلك، فهناك ميل إلى القول بأن كل فعل يتم وفقًا للقاعدة فهو تفسير إلا أننا، ينبغى أن نجعل معنى كلمة "تفسير" مقصورا على استبدال تعبير عن القاعدة بتعبير آخر" (البحوث ص ١٥١).

ويتحدث فتجنشتين عن صرامة hardness الضرورة أو الوجوب المنطقية Logical must.

حيث إن الماهية Essence يتم التعبير عنها بواسطة قواعد النحو.

فكر فيما يأتي: إن القاعدة التي مؤداها "إن العلاقة المتبادلة الوحيدة في اللغة، التي تربط بينها وبين الضرورة الطبيعية أو الذاتية، هى قاعدة تعسفية (أو جزافية)، إنها الشيء الوحيد الذي يمكن

استخلاصه من هذه الضرورة الذاتية في قضية ما (بحوث ص ١٧٩ فقرة ٣٧١-٣٧٢) و(O'Neill,Martin,2001,P15).

وهذا نتيجة تفسير فتجنشتين لاعتباطية النحو؛ بحيث لا نبرر قواعد الاستدلال المنطقي، أو أي وجه لنحو الضرورة المنطقية، بالإشارة إلى كيفية استقلال الأشياء عن هذه القواعد؛ حيث نعرف الحالة الضرورية للاستدلالات المنطقية بمقتضى وضعها داخل نسق النحو. ويحاول فتجنشتين شرح الوضع اللاميتافيزيقى لصرامة الوجوب المنطقي فيقول في الفقرة ١٠١: "إننا نريد القول بأنه لا يمكن وجود أي غموض في المنطق، والفكرة التي تستحوذ علينا الآن، هي أن المثالي "يجب" وجوده فى الواقع ، في حين أننا لا نعرف بعد كيف يوجد هناك فى الواقع، ولا ماهية هذا "الوجوب". إننا نظن أنه ينبغى أن يوجد في الواقع، لأننا نظن أننا نراه أو ندركه فيه بالفعل". (بحوث ص ١٠٤، O'Neill,Martin,2001,P16).

ويخبرنا فتجنشتين أننا لا بد أن نميز بين الضرورة في النسق وضرورة النسق ككل. فإذا كانت ق يلزم عنها ك، هي ق إذن ك. قضية مفردة ضرورية ونتجت عن العلاقة الداخلية الموجودة بين أجزائها. وهذا عكس صرامة الوجوب المنطقي الذي يطبع الأوليات والبرهان والنتائج معا (O'Neill,Martin,2001,P18). وأصل الضرورة في ذلك، ففي الأفلاطونية، تشكل قوانين المنطق والرياضيات عالم ماهيات متعالية، ليس لنا من طريق لمعرفتها سوى الحدس؛ وهو جواب يتضمن الإقرار بواقعية الكليات، وبقدرة الحدس العقلي على إدراكها. أما الاصطلاحية فترى أن الضرورة لا يمكن إرجاعها إلى عالم متميز عن الواقع، بل

أساسها لغوي؛ أى بمعنى آخر لا ضرورة إطلاقًا فمثلما أنه من غير المعقول تبرير علم قواعد اللغة القائم، بميتًا علم قواعد أخر يؤسسه، كذلك لا يمكن تأسيس المواضعة أو تبريرها، بل فقط توضيحها، فالضرورة ليس مصدرها خارج اللغة؛ بل منبعها أوضاع لسانية؛ لذا ذهب الكثير إلى القول بأن فتجنشتين يدعو إلى اصطلاحية أكثر تطرفًا وتشددًا من اصطلاحية بوانكارية؛ لأنه يمزجها ببعض الآراء السلوكية. فصرامة القوانين المنطقية تشبه صرامة النظام الذي نلتزم به وإن كنا في الحقيقة نحن الذين اختلقناه؛ إن الالزام المنطقي – الرياضي لا يختلف أساسًا عن أي إلزام اجتماعى آخر، وهو ما يفسر كون تعلم الأعداد الحسابية مثلًا لا يعدو أن يكون مجرد تقويم وتطويع وتنشئة اجتماعية، فالقوانين المنطقية عادات فكرية نتلقاها؛ لذا فالتساؤل عن معنى العدد أو ماهيته وهم. فالمعنى يتحدد بقواعد الاستعمال عبدالسلام بنعبد العالي/ سالم يفوت، ١٩٨٥، ص١٣٣). وربما يكون سببًا لتفرقته بين الضرورة في النسق وضرورة النسق ككل رفضه لضرورة اتباع القاعدة في حالة واحدة فقط فيقول فقرة ١٩٩: "هل ما نسميه بـ"اتباع القاعدة ما" هو شيء يمكن لإنسان واحد فقط أن يفعله، وأن يفعله مرة واحدة فقط في حياته؟ هذه بالطبع ملاحظة عن النحو الخاص بالتعبير "اتباع قاعدة ما". لا يمكن القول بضرورة وجود حالة واحدة فقط، خضع فيها شخص واحد فقط لقاعدة ما. كما لا يمكن القول بضرورة وجود حالة واحدة فقط تم فيها ذكر تقريرًا أو إصدارًا أو أمرًا. . . إلخ. إن اتباع قاعدة أو ذكر تقرير أو إصدار أمر أو القيام بلعبة الشطرنج إن هي إلا عادات أو استخدامات ونظم".

– إن معنى ان نفهم عبارة ما، هو أن

نفهم لغة ما ومعنى أن نفهم لغة ما ، هو أن تكون متمكنا من أسلوب تطبيق أو استخدام "تقنية" (بحوث ص ١٥٠).

وعلى الرغم من أن النحو اعتباطي إلا أنه لم يكن غير مهم، وهكذا تكون وجهة نظر المواضعة عن الضرورة، فبالنسبة لفتجنشتين لا يحتاج إلى رؤية الضرورة كمادة للاختيار الإنساني فيقول في الفقرة ١٣٨ من البحوث: "لكن إلا يمكن لمعنى الكلمة الذي أفهمه، أن يناسب أو يكون متفقًا مع معنى العبارة التى أفهمها؟ أو أن يكون معنى كلمة ما، مناسبًا لمعنى كلمة أخرى؟ طبعًا، إذا كان المعنى هو الاستخدام الذى نقوم به للكلمة، فلن يكون لكلامنا معنى عن مثل هذه المناسبة أوالاتفاق. إلا أننا نفهم معنى الكلمة حين نسمعها أو نقولها. إننا ندركه في ومضة أولحظة خاطفة، وما ندركه على هذا النحو يكون –يقينًا – شيئًا مختلفًا عن "الاستخدام" الذى يكون ممتدًا في الزمان. "(البحوث ص١١٦، p. 21، O'Neil). وعلى الرغم من أن قواعد النحو اعتباطية "التي ينتج عنها الضرورة المنطقية " في ذاتها ، إلا أن الضرورات المنطقية لم تكن اعتباطية داخل الهيكل التصوري لهذه القواعد النحوية وعلاوة على ذلك لا نتبع هذه القواعد على نحو اعتباطي فيقول في فقرة ٢١٩: "حين اتبع قاعدة ما فإنني لا اختار. أنني اتبع القاعدة اتباعًا أعمى. (البحوث ص١٥٦، p. 21، O'Neil). وهكذا تكون وجهة نظر فتجنشتين الاصطلاحية الطبيعية naturalistic conventionalism التي تفسر صرامة الوجوب المنطقى بمقتضى معيارية القواعد النحوية (O'Neil ،p. 21).

والتساؤل الآن كيف نحكم بالصدق والكذب على ضرورة القواعد النحوية؟

الاعتراض العام الموجة لتمثيل فتجنشتين القضايا الضرورية بالقواعد

النحوية، أن الصدق حُمِل على القضايا الضرورية إلا أنه لا يحمل على القواعد، فالقضية كل العزاب غير متزوجين صادقة بينما القاعدة "اتجه يسارًا" لا صادقة ولا كاذبة. وإذا كان الصدق لا يحمل على القواعد فما السبب في جعل القضايا الضرورية قواعد نحوية؟ فالقضايا الضرورية صادقة واقعي ومعياري Kalhat J 2008Pp6,7).. يجيب Glock على ذلك بأن القواعد النحوية صادقة بمقتضى الممارسة (Glock, practice 2010 P74).

ويتساءل Kalhat هل فكرة القاعدة المنطقية موجه في الطبيعة؟ حيث كان اقتراح فتجنشتين الجديد تفسير صرامة القضايا الضرورية منظورًا إليها من زاوية القوة المعيارية للقواعد النحوية، ويحجب هذا الاستبدال للجهة بالمعيارية، الاعتراض أن القواعد نفسها ضرورية، بحيث يمكن القول بأن القضية ضرورية يعنى أنها تصور "أو تعبر عن" قاعدة نحوية، ولم يترك هذا الإطار متسعًا لإمكانية القاعدة الضرورية – يعني تكون القاعدة النحوية ضرورية لا يكون لها معنى أكثر من قول أن الأمر "أغلق الباب "صادق. (Kalhat J. ,2008Pp20,) . ويرى Glock أن تحليل فتجنشتين للعبارة "الأعزب غير متزوج " تندرج ضمن طبيعة ضرورة جهة الشيء de re (Glock, 2008, p45).

وكما تغيرت وجهة نظر فتجنشتين في الضرورة تغيرت أيضًا بالنسبة للإمكان فأصبح يتكلم عن أنواع جديدة في الإمكان، كالإمكان الكيميائى فيقول في البحوث في الفقرتين ٥٢٠-٥٢١: "(وإذا كانت القضية أيضًا، يتم إدراكها بوصفها صورة لواقعة ممكنة، ويقال إنها تظهر إمكان الواقعة، فإن أقصى ما يمكن أن

تفعله القضية، يظل مقصورًا على ما يفعله الرسم أو النحت البارز أو الفيلم ولـذلك فهى لا يمكن أن تقدم – بأية حـال – مـا ليس بواقعة. لذلك يعتمد ما سوف نسميه بالممكن وغـير الممكـن "منطقيًّـا" اعـتمادًا كليًّا على قواعد نحونا أي عـلى مـا تـسمح به قواعد النحو؟") . . . .

– (قارن بين مـا هـو "ممكـن منطقيًّـا" وما هو"ممكن كيميائيًّا". قد يعتبر الـبعض أن المركـب الكيميـائي يكـون ممكنًـا، إذا وجـــدت الـــصيغة "أو المعادلـــة" ذات التكافؤات الـصحيحة (مثـل يـد–أ–أ–أ–يد). إن مثل هذا المركب لـيس بـالطبع في حاجـــة إلى أن يوجـــد، بـــل إن الـــصيغة "يدأ٢" لا يمكن أن يكون لها وجـود أقـل مـن عـدم وجـود المركـب المنـاظر لهـا في الواقع) (البحوث ص ٢٣١–٢٣٢).

مما سبق نتـساءل هـل تخـلى فتجنـشتين عـن فكـرة أن المنطـق أسـاس الفلـسفة ؟ اعتقد لا وما يؤكد ذلـك قولـه في الفـرتين ٨٩، ٩٧ من البحوث:

– "إن المنطق – فـيما يبـدو – كـامن في أساس جميع العلوم؛ لأنه يبحث في ماهيـة جميع الأشياء. إنه يسعى لاكتـشاف بـاطن الأشـياء ولا يهـتم بـها إذا كـان مـا يحـدث بالفعل هو هذا أو ذاك. وهو لا ينشأ نتيجة للاهـــتمام بوقـــائع الطبيعـــة ، ولا نتيجـــة للحاجة إلى الوقوف على الروابط السببية: وإنما ينشأ عن دافع لفهم أساس أو ماهيـة كل شيء تجريبي. لا لأننا نريـد التوصـل، لتحقيق هـذا الهـدف، إلى وقـائع جديـدة: فالأحرى أن جوهر بحثنا هـو ألا نأمـل في تعلم أي شيء جديد بواسطته. إننا نريد أن نفهم ما هـو موجـود بالفعـل أمامنـا؛ لأن هذا هـو مـا يبـدو أننـا – بمعنـى مـا – لا نفهمه.

– "إن الفكرة محـاط بهالـة. وماهيتـه، وهي المنطق، تمثـل نظامًـا، هـو في الواقـع

النظام القبلي للعالم. أي نظام الممكنات، الذي ينبغي أن يكون مشتركًا بين كل من العالم والفكر. إلا أن هذا النظام ينبغي فيما يبدو أن يكون بسيطًا إلى أقصى حد. أنه سابق على أي خبرة، وينبغى أن يسري في كل خبرة. ولا يصح أن تشويه أو تؤثر عليه أية غيوم تجريبية أو عدم يقين. بل ينبغي أن يتكون من أكثر البلورات صفاء ونقاء. لكن هذه البلورة لا تتبدى بوصفها تجريدًا، وإنما كشيء متعين، بل كأكثر الأشياء تعينًا، وكما لو كانت أكثر الأشياء الموجودة صلابة" (بحوث ص ١٠١-١٠٣).

يمكن إجمال بعض الأفكار المهنية فى كتابات فتجنشتين المتأخرة عن القضايا الضرورية في النقاط التالية:

١- القضايا الضرورية متغايرة الخواص heterogeneous:

تصنف التفسيرات الفلسفية القضايا المنطقية والرياضية والميتافيريقية الصادقة تحت قاعدة "الحقائق الضرورية " وغالبًا تعرض التفسير المطرد لضرورتها. ولقد اكد فتجنشتين على الاختلاف بين تلك القضايا Baker G. P. &Hacker P. M. 2009, P245). فكل قضايا المنطق تعميمات لتحصيل الحاصل، ومن ثم لا تكون صورًا للواقع. إنها لا تمثل حالات واقعية ممكنة. وفي تحصيل الحاصل شروط الاتفاق مع الواقع = علاقات تصويرية= يلغي بعضها بعضا، وبالتالي لا يرتبط بالواقع بعلاقات تصويرية. وتحصيلات الحاصل هي في الحالات الحدية لمجموعات مؤتلفة من الرموز؛ لأنها فارغة بمقتضى ناتج جهازنا الرمزى. وعلى حين سعى فريجه ورسل إلى إثبات أن الحساب – أو الرياضيات بصفة عامة- يتألف من حقائق منطقية وسيكون بالتالي تحصيلًا حاصلًا؛ رأى فتجنشتين أن الرياضيات منهج منطقي فقط، وأن معادلاتها" أشباه

قـضايا أحـرى مـن أن تكـون تحـصيلًا حاصلا. وربما عالج فتجنشتين أسئلة عـن فلسفة الرياضيات رغبة منه في فهم طبيعـة الضرورة. ما الذي يعنيه الفلاسـفة عنـدما يقولون عن شيء ما غنـه ضروري؟وبـأي معنى تكون القضايا الرياضية مثلًا صادقة بالـــضرورة ؟ وكيـــف نجعـــل قواعـــد الرياضيات تطبيقها أمـرًا ضروريًـا؟ ومـا الضرورة الموجـودة في خطـوات البرهـان الريـاضي؟ (هـانس سـلوجا، ص ١٠٧-١٠٨-١٣٣). أما قضايا الميتافيزيقـا فهـي قضايا خالية من المعنى ، فمفاهيم الموضوع والشيء والكائن والمركب والواقعة والدالة هي جميعًا أشباه مفاهيم يؤدى استعمالها إلى "قضايا زائفة خالية من المعنى" ويلزم عن ذلك أن منطوقات مثـل" تؤلـف الأشـياء جـوهر العـالم" و"الواقعـة هـي وجـود مجموعـة مؤتلفـة مـن الأشـياء" وأخـيرًا "العالم هو المجموع الكلي للوقائع" سـوف تكون قضايا زائفة. ولا يستطيع المرء حتى أن يقول بصورة ذات معنى "هناك أشياء" أو نتكلم عن المجموع الكلي أو "عدد كـل الأشياء"(سلوجا، ١٠٢-١٠٣).

أما في فلـسفته المتـأخرة أصـبح الكـل يعبر عن قواعد. فإذا كانـت قواعـد اللغـة هي التي تحدد الدلالة والمعنـى، فإنهـا مـع ذلك ليست مسؤولة عما يبدو لنا أحيانًا أنه دلالات ومعانى متناقـضة؛ لأن التنـاقض غـير موجـود، نحـن الـذين نقـرره، ولأن قواعـد اللغـة في أصـلها قواعـد اختياريـة أساســها المواضــعة، اختيارهــا كاختيــار وحدات القياس. ومن هنا مشابهة قواعـد اللغة باللعبة. ونفس الـشيء يمكـن قولـه بالنسبة للرياضيات، إنها لغة، وبذلك فهي أيضا لعبة (عبدالسلام بنعبد العـالي/ سـالم يفوت، ١٩٨٥، ص ١٢٦-١٢٧).

٢- القضايا الضرورية لاتصف الأوجه الجوهرية the essential features للعالم:

القضايا المحتملة Contingent تكون اوصاف للأشياء في حدود خواصها الخارجية external وعلاقاتها، أما القضايا الضرورية تكون أوصاف للأشياء في حدود خواصها وعلاقاتها الداخلية Baker G. P. & Hacker P. M. (2009, P246). فالخصائص الداخلية هي التي يجب أن يكون الشيء حاصلًا عليها لكي يكون ما هو. أما الخارجية فهي التي حدث أن أصبحت له. فهذه البقعة الحمراء أمامي، احمرارها يمثل خاصية ذاتية لها. أما كونها تثير في بعض الأشخاص الشعور بالاشمئزاز والتقزز، وكونها تثير في البعض الآخر الشعور بالبهجة والسرور، فهذا شيء عارض لها. وهذا هي الخاصية الخارجية للموضوع أو للشيء. والخصائص الخارجية للأشياء تقابل ما كان يسميه الفلاسفة قبل فتجنشتين بخصائص المادة الأساسية وخصائصها الثانوية. ولكن معنى هذه الخصائص قد تغير هنا تمامًا. فالخصائص عنده ليست قائمة في المادة لأنه لا مادة هناك، وليست تأثرات ذاتية كذلك لأنه لا علاقة لها بالذات ولأنه لا وجود أيضًا للذات في فلسفته، إنما هي "صور" Forms. والهدف الذي يرمي من ورائه فتجنشتين هو أن يقول لنا إن الخصائص الخارجية للأشياء لا ترى. وهذا أمر طبيعي إذا كان الشيء نفسه لا وجود له عنده، وأعنى بالشيء هنا لا الشيء كما يفهمه هو بل الشيء باعتباره الجوهر المادي. والأمر شبيه بهذا في الخصائص الذاتية. فهذان الشيئان أمامي: هذا المصباح وذاك القلم. أحدهما أحمر والآخر أزرق. لا علينا من لون كل منهما. إن ما يهمنا هو الصورة أو الشكل الذي يجمعها، ويمثله هنا اللون. فاللون إذن خاصية ذاتية للمصباح وللقلم معًا، بالرغم من

أننا أمام مصباح وقلم ولسنا أمام مصباحين أو قلمين، وبالرغم كذلك من أن لون أحدهما والآخر أزرق. فهذا هو ما يقصده فتجنشتين بالخصائص الذاتية للأشياء وتكون هذه الخصائص صورًا. لكن فتجنشتين يرى أن هذه الصور ضرورية للأشياء. بل أن الأشياء حاصلة بنوع من الحتمية، فمن المستحيل أن يكون المصباح "نغم" أو "مقام صوتي". لكن من الضرورى أن يكون له لون وشكل وحجم، ومن المستحيل أن يكون لهذا اللحن لون. لكن من الضرورى أن يكون له نغم أومقام صوتي. إذن هناك حتمية بالنسبة إلى خصائص الأشياء، وضرورة اتصاف هذه الأشياء بها، لكن هذه الحتمية ليست مطلقة؛ لأن الحرية تتخللها. فقد تكون الصورة الذي يدخل فيه الشيء لونًا أو حجمًا.. إلخ. ولكل صورة من هذه الصور درجات، فاللون قد يكون فاقعًا أو باهتًا أو مظلمًا أو ناصعًا.. إلخ وباختلاف الصورة الذي يدخل فيه الشيء، وباختلاف درجة السلم الذي يقف عليها في داخل هذا "الصورة" تتغير "المركبات" التي تمثلها. أما الأشياء أو الموضوعات نفسها ثابتة (يحى هويدي، ١٩٧٢، ص ١٠٦-١٠٧). والصفات والعلاقات الداخلية يمكن فقط أن تظهر لا أن تقال. فالعلاقة الداخلية "حسب الرسالة "تنتمى إلى ما يفهم دون شرح، إلى ما لا يقبل الشرح، إنها لا تخضع إلى قابلية القضايا للتحليل المنطقي". وهذا على عكس الصفات الخارجية التي يمكن للشيء أن يمتلكها أو لا يمتلكها، فكون الشيء له امتداد هو صفة داخلية أو صورية، أما كونه ذا طول معين أولون معين فإن هذه صفة خارجية، وهكذا التفرقة بين الفصات الداخلية والصفات الخارجية هي التفرقة بين ما ينعكس في

اللغة وبين ما تمثله الجمل في اللغة. وإذا ما وجدت أقوال تتحدث على ينعكس أو يظهر في اللغة فإن هذه الأقوال لن تكون سوى قضايا زائفة. (جمال حمود، ص ٢٢٣).

٣- القضايا الضرورية قواعد نحوية: Necessary Proposition as grammatical rules :

يرى Kallhat j أن القضايا الضرورية لم تكن وصفية descriptive بقدر ما هي معيارية normative فى الطبيعة. فيتضح دورها الوصفى إثبات العلاقات الداخلية بين المفاهيم والتصورات ولإجازة تحويلات القضايا التجريبية وأخيرًا لرسم ما نعده أوصافًا واضحة للواقع. ويستشهد بالفقرات التالية من كتاب "بحوث فلسفية فقرة ,. Kalhat J) (Kalhat J. , 2008P. 2) ١٢٢ "إن المصدر الرئيس لفشلنا فى الفهم ، هو أننا لا نتطلب الرؤية الواضحة والشاملة لاستخدام ألفاظنا، فقواعدنا النحوية ينقصها هذا النوع من الوضوح والتمثيل الواضح يؤدي إلى ذلك الفهم الذي يقوم على إدراك العلاقات أو الروابط، ومن ثَمَّ تتبدى أهمية واختراع الحالات المتوسطة:

– أن التصور الخاص بالتمثيل الواضح، له دلالة أساسية عندنا، إنه يميز الصورة التي نعرض بها الاشياء، والطريقة التي ننظر بها إليها. هل هذا "تصور للعالم"؟" (بحوث فلسفية ص١٠٩-١١٠").

– فقرة ٥٠"... يمكننا أن نعبر عن هذا كما يلي: إن هذه العينة، أداة من أدوات اللغة المستخدمة في الأوصاف الخاصة باللون. وهي في هذه اللعبة اللغوية ليست شيئاً يتم تمثيله بقدر ما هي وسيلة للتمثيل، وهذ يتفق تماما والعنصر الموجود في لعبة اللغة حين نسميه عن طريق نطق كلمة

"ح". فبهذا نجعل لهذا الشيء دورًا في لعبتنا اللغوية؛ إذ يكون في هذه الحالة وسيلة للتمثيل. وأنت حين تقول "إذا لم يكن الشىء موجودًا، فلا يمكن أن يكون له اسم "فإنك لا تقول شيئًا أكثر ولا أقل مما يأتى إذا لم يكن هذا الشىء موجودًا، فلن تستطيع أن نستخدمه في لعبتنا اللغوية. الأمر الذي يبدو معه كما لوكانت ضرورة وجوده جزءًا من اللغة. إنه مثال أو نموذج في لعبتنا اللغوية، شيء تتم المقارنة به. وهذه يمكن أن تكون ملحوظة مهمة، لكنها مع ذلك ملحوظة تتعلق بلعبتنا اللغوية أو بطريقتنا فى التمثيل" (البحوث ص٧٩).

- فقرة ١٠٤" إننا نصف من الشيء، ما يكمن فى طريقة تمثيلنا إياه- ونظن- متأثرين بإمكان المقارنة إننا ندرك حالة في أعلى درجات التعميم" (البحوث، ص١٠٥).

- فقرة ١٥٨" لكن ألا يكون ذلك راجعا فقط إلى معرفتنا القليلة جدًّا بما يحدث في المخ وفي الجهاز العصبي؟ فلو كانت لدينا معرفة أكثر دقة عن هذه الأمور، لتبينا الروابط التي نشأت بالتدريب، ومن ثم يصبح في وسعنا – حين ننظر في مخه- أن نقول: "إنه قرأ الآن هذه الكلمة، وأن رابطة القراءة قد تكونت لديه الأن". والظاهر أن الأمر ينبغي أن يكون كذلك. إذ كيف يمكننا أن نتأكد من وجود مثل هذه الرابطة؟ هل كون الأمر على هذا النحو يجعله فيما يبدو أوليًّا أو قبليًّا – أم يكون احتماليًّا فقط وكيف يكون احتماليًّا؟ فلتسأل نفسك:ما الذى تعرفه عن هذه الأمور؟ لكنه لوكان أوليًّا "قبليًّا" لكان معنى ذلك أنه صورة تمثيلية مقنعة لنا جدًّا" (البحوث ص ١٢٨).

علاوة على ذلك يكون الدور المعياري للقضايا الضرورية أنها تفسر حالتها المُوّجة modal status ، فإننا نعنى حينما

نسمي القضية بالضرورية أنها لم تكن كاذبة على نحو ممكن والسبب في ذلك أنه تكون قاعدة لوصف الواقع وتستبق كل القضايا الممكنة للواقع (Kalhat J. , 2008P. 2).

ويشارك فتجنشتين كانط في فكرة الحالة الموّجة للقضايا الضرورية، وبخاصة في أفكار فتجنشتين المتأخرة عن الضرورة المنطقية، أي ضرورة القضايا الرياضية "المتضمنة على نحو واسع القوانين المنطقية والمعادلات الحسابية والبديهيات الهندسية والمبرهنات) التي تنتمي إلى التقليد الكانطي في فلسفة الرياضيات والذي فيه لم تكن الضرورة متأصلة inhere فى الأشياء "المتضمنة أما في عالمنا أو في العالم الافلاطونى" ولكنها تكون نتاج لخطتنا التصورية conceptual scheme؛ فالضروري يكون ما لا نتصوره كوجود خلاف ذلك. أو بعبارة أخرى يقبل فتجنشتين الفكرة الكانطية عن الضرورة المنطقية: أي أن القضية" ق" تكون ضرورية منطقيًّا إذ لم نتصور"لا – ق". ومن وجهة نظر فتجنشتين تكون القوانين المنطقية والقضايا الرياضية، قواعد نحوية، ولذلك تكون "صرامة الوجوب المنطقى" فضرورة تلك القواعد بتعاون مع القابلية لتخييل مع ما يتطابق مع العكس، لكن ليس لأن "قوى التخييل غير مساوية للمهمة". ويحذرنا فتجنشتين ليس من تضليل القضية النحوية "كل قضيب له طول" مع القضية التجريبية "لهذه المنضدة نفس الطول المنضدة الموجودة هنا"؛ ففي الحالة الأخيرة فقط نفهم ماذا تعنى لأن لدينا تصور لعكسها، أما فى الحالة السابقة "الصورة المتعلقة بالقضية النحوية، إنما تظهر ما يسمى بطول القضيب" (Tripodi, Paolo, 2013, P56).

ويرفض جلوك Glock H. وجهه نظر Kalhat في دور القضايا وصفي ويرى

أن دور القضايا الضرورية معياريًّا وهذا الدور المعياري هو الذى يفسر ضرورتها فالقضية "كل العزاب غير متزوجين "لم تكذب بالوقائع وذلك لأنه لا توجد جملة أو قضية تناقضها وتعد وصفًا ذا معنى للواقع (Glock, h, 2008, 25). لكن ما المقصود بهذه المعيارية ؟

تستعمل المعيارية بمعنيين: الأول، ما يجرى عادة في أغلب الأحيان. والثاني، بمعنى ما يجب أن يكون (مراد وهبه، ١٩٩٨، ص٦٥٤). اعتقد أن القواعد معيارية بالمعنى الثاني لكن بالمعنى الضعيف ربما أملك أسبابًا لتجميع الشيء بطريقتي الخاصة، ربما لا أكون مهتمًا بأن أجعل الآلة تعمل بالطريقة المقترحة ونتيجة عدم تطبيق قاعدة ليست على أي حال نفس العقوبة التي ستفرض إذا عجزت عن أتباع قاعدة. وفتجنشتين إذن على صواب عندما يتكلم أحيانا فقط عن الوظيفة المعيارية للقواعد. ويقتصر مصطلح معيار أكثر ما يقتصر على القواعد التي تقتضي عقوبات، وهذه القواعد بطبيعة الحال واسعة النطاق في الحياة الاجتماعية والسياسية. ولكن القاعدة النحوية بذاتها ليس لها مضمون معياري، انها تحدد ما هو صحيح نحويًّا، ولكن لا تفرض عقوبة على الكلام بصورة نحوية. وربما تكون النتيجة المترتبة على كسر قاعدة نحوية أن الآخر لن يفهمنا (هانس سلوجا، ص ٢١٠-٢١١). واعتقد أن Kalhat كان محقًّا في إضافة الوظيفة الوصفية حيث يقوم فتجنشتين في بحوث فلسفية فقرة ٤٩٦: "إن علم القواعد أو النحو لا يخبرنا عن كيفية اقامة أوبناء اللغة، بحيث تفي بالغرض الذي وجدت من أجله، حتى يتسنى تأثير معين على أفراد الناس. فعلم القواعد أو النحو يصف فقط، ولا يفسر على الإطلاق

استخدام العلامات (بحوث فلسفية، ص٢٢٧).

٤- القضايا النحوية اعتباطية arbitrary أو مستقلة autonomous:

القواعد النحوية ومن ثم القضايا الضرورية اعتباطية "تحكمية" أو "مستقلة". ويعني بذلك أنها لم تحدد وتبرر بالواقع اللا- لغوي (Kalhat, J. P3). لكن ما المقصود بالاعتباطية أو التحكمية؟ للاعتباطية معنيان، الأول عندما تكون غير مبررة، والثاني إذا تغيرت بدون تغيير معنى التعبير قيد البحث (Ben- Menahem, Y, 1998, P105). كان فتجنشتين يرى أن تفسير المعنى داخلي في اللغة بالإضافة إلى أنه مسؤول عن الواقع الخارجي "خارج اللغة". وكان تصور فتجنشتين الجديد للنحو السليل المباشر للتركيب المنطقي في الرسالة في أنه يحدد المعنى في كل حالة، إلا أنه رفض الاعتقاء بأن قواعد النحو هذه مسئولة عن التعبير عن الواقع الخاص "الميتافيزيقي – غير القابل للوصف" (O'Neill, Martin, 2001, P6). فكان فتجنشتين يرفض أن تكون وظيفة اللغة على هذا النحو الذي ذهب إليه أوغسطين – وهي نفس الوظيفة التي كان يعتقد من قبل في صحتها في الرسالة – فيقول: يمكننا أن نجد جذور النظرية التالية في ثنايا هذه الصورة (أي الصورة التي ذكرها أوغسطين) للغة. وهي أن كل لفظ له معنى، وهذا المعنى مرتبط باللفظ، فهو الشيء الذي يمثله اللفظ. وأوغسطين لم يتحدث عن وجود أى فرق بين أنواع الألفاظ، فإذا كنت تصف تعلم اللغة على هذا النحو، فإنك – فيما اعتقد – تفكر أولًا فى أسماء مثل "منضدة" "مقعد"، وفي أسماء الناس، وثانيًا في أسماء أفعال معينة وصفات معينة". ورأى فتجنشتين أن هذه

الطريقة ليست إلا إحدى طرق استخدام اللغة ولكنها ليست هي كل ألعاب اللغة (عزمى إسلام، ص ٢٧٤-٢٧٥). إذن قد استبدل فتجنشتين تصور النحو المسؤول عن الأوجه الميتافيزيقية العامة المحددة للعالم وبالقيود الدلالية العامة عن إمكانية التمثيل بتصور النحو المستقل عن التبرير الخارجى من أي نوع، وصُور الارتباط بين "اللغة – الواقع" بتعريف الكلمات، هذا التعريف المنتمى إلى النحو، وبذلك تظل اللغة مكتفية بذاتها ومستقلة، وبهذا المعن يكون النحو اعتباطي أو تحكمي (O'Neill,Martin,2001,P6) فيقول في البحوث فقرة ٤٩٧" إن قواعد النحو توصف بأنها "تحكمية" إذا كان ذلك يعني أن الهدف من النحو هو نفسه الهدف من اللغة (بحوث فلسفية ص ٢٢٧).

٥- لم تعد مهمة الفلسفة وصف البنية الضرورية للعالم في المرحلة المتأخرة. فكانت وظيفة الفلسفة في الرسالة بطريقتها التحليل المنطقي كانت تهدف إلى وضع قواعد دقيقة لعملية الترجمة المنطقية، بينما اصبحت وظيفة الفلسفة في فلسفته المتأخرة الكشف عن التناقضات التى يقع فيها الفلاسفة، والبحث في المعنى والقضاء على الإرباك اللفظي (زكريا إبراهيم ، د. ت، ص٢٦٠).

٦- البرهان داخل المنطق والرياضيات أصبح مختلفًا عن البرهان بواسطة المنطق والرياضات في ميدان القضايا التجريبية.

٧- القضايا الضرورية معيارية ومرتبطة بصور التمثيل.

٨- القضايا الضرورية لم تكن أوصافًا على الأطلاق. أنكر فتجنشتين أن هذه القضايا الضرورية تصف أي شيء؛ فهي لا تصف العالم ولا الموضوعات المثالية أو المجردة. Baker G. P. &Hacker P. (M. 2009, Pp 246- 257).

يتضح أن تفسير فتجنشتين للتحليلية analyticity(*****) لم يكن دلاليًا semantic وإنما نظميًا "تركيبيًا "syntactic. ولم يتناظر أو يتطابق مع تعريف كواين للصدق "أو الحقيقة" المنطقية. (Aspeitia, A. A 2003,P10). حيث إن الحقيقة المنطقية عند كواين تعتمد على الأدوات المنطقية اعتمادًا أساسيًا. ولقد صاغ فكرته عن الحقيقة المنطقية عن طريق القول بأن الدور الذى تقوم به الكلمات المنطقية هو دور أساسي، على حين أن الدور الذي تقوم به التعبيرات غير المنطقية دور التنوعات الفارغة. والمثال على ذلك إذا كان كل إنسان فان، وكان سقراط إنسان ، إذن سقراط فانٍ. استدلال صادق صدقًا مستقلًا عن المكونات إنسان، وفان وسقراط إذ إن تبديل هذه الكلمات لن يكون قادرًا على تحويل العبارة إلى كذب. فالحقيقة المنطقية هي تلك الجمل الصادقة التي تتضمن كلمات منطقية بصورة أساسية.

وهذا التعريف موجود عند بولزانو Bolzano (١٧٨١-١٨٤٨) وأجدوكيفتش Ajdukiewicz (١٨٩٠-١٩٦٣). ولا يفرض علينا معيار الحقيقة المنطقية قبول التصور القائل بأن الحقائق المنطقية هي صادقة فقط بمقتضى معاني الكلمات التي تشتمل عليها ، ولهذا السبب فهي يقينة "معيار الوضعية". (صلاح إسماعيل، ١٩٩٥، ص٣٢٢-٣٢٧). ويكون المنهج النحوي عند فتجنشتين متماثل لتحديد التحليلية على نحو تركيبي، أى أن أى عبارة تحليلية تتحول إلى حقيقة منطقية بوضع مترادفات بدلًا من مترادفات أخرى (Aspeitia,A. A 2003, Pp10, 11).

إلا أن نظرية المواضعة بها أوجه النقص في رأي المعارضين لها" رسل وهلبرت وتشيرش ونيل وبلانشارد وأيونج". هذه الأوجه:

- حين نقول عن لغة ما إنها مواضعة واصطلاح بين الناس فإنا نعنى إمكان تغييرها أو الإتيان ببديل بها، ومن ثم فالتواضعات حادثة وليس في قواعدها ضرورة منطقية. بينما حين نقول عن قضية ما إنها ضرورية فإنا نعني أن من المستحيل ألا تكون صادقة، ولا إمكان في وجود بديل بها ولا يمكن الاستغناء عنها. وإذن فمن التناقض أن نتحدث عن الحقائق الضرورية على أنها صادقة بتواضعات لغوية. وتقول صورة المواضعة عند فتجنشتين إن القضايا الضرورية إنما هي قواعد لاستخدام الألفاظ، أو قواعد لتحويل مجموعة من الكلمات إلى مجموعة أخرى، أو أوامر وتشريعات لا ستخدام صحيح للألفاظ مثلما نقول استخدام كلمة "أخضر" للدلالة على الأشياء التي لها لون الحشيش في الربيع. لكن القضية الضرورية كل ما هو أخضر شيء ملوّن ليست قاعدة ولا تصوغ قاعدة. وأبسط تمييز بين القاعدة اللغوية في استخدام الكلمات والقضية الضرورية هو أن القضية توصف بصدق أو بكذب، بينما القاعدة لا توصف كذلك. خذ القاعدة بأن بعض الكلمات في اللغة تعني التعدّي لكن الحجة الآتية ليست قاعدة، وإنما قضية مركبة ضرورية أ يسبق ب وب يسبق ج إذن أ يسبق ج.

- كما ترى نظرية المواضعة أن ضرورة القضية الضرورية ناشئة من تواضعات عن استخدام الألفاظ، أو أن صدق القضية قائم على تحديد معاني الألفاظ الواردة فى القضية مثل كل أحمر ملوّن، كل جسم ممتد، كل ما له شكل له حجم، كل أعزب غير متزوج.. إلخ. وبذلك تصبح كل هذه القضايا الضرورية تحليلية توضح معانى الألفاظ. ويمكن اعتبار كل قضايا الرياضيات البحتة قضايا قبلية بهذا المعنى،

لكن لا ينطبق هذا الوصف على مبادىء المنطق التى لا تسجل فقط معانى ألفاظ. فمبادىء المنطق "الهوية وعدم التناقض والثالث المرفوع" قضايا قبلية لكنها ليست تحليلية. بل يمكن القول إن القضايا التحليلية لا تستمد صدقها من تحديد معانى الألفاظ الواردة فقط بل تستمد صدقها أيضا من صدق مبادىء المنطق. ١+١= ٢ تعتمد على قانون الهوية، المبرهنة الهندسية صادقة بسبب استنباطها من تعريفات ومصادرات، وهذا الاستنباط قائم على فكرة التضمن وهى فكرة منطقية بحتة. كل أعزب غير متزوج قضية ضرورية؛ لأنها تذكر ترادفًا لكن الترادف في اللغة مقبول لأنه يعتمد أساسًا على فكرة الهوية، وهي فكرة منطقية. كما انه لا يمكن لنظرية المواضعة اللغوية أن تفسر قواعد الاشتقاق ومبادىء الاستدلال والاستنباط وما تحتوي من تضمن وتكافؤ وهوية وعدم تناقض وعكس على أساس لغوي بحت. (محمود زيدان، ص٨٨-٩٠).

ثالثا فتجنشتين و"الضرورة الطبيعية":-

لكى نفهم نقد ورفض فتجنشتين للضرورة الطبيعية ، لا بد للرجوع لفكرته عن العلاقة الداخلية ، ففي الرسالة يرى أن العلاقات الداخلية الموجودة بين القضايا بمقتضى بنيات دوال صدقها فيقول:

-٥٢: أن بنية القضية ترتبط بعضها ببعض بعلاقات داخلية.

٥٢١: ويمكننا أن نظهر هذه العلاقات الداخلية بواسطة طريقتنا في التعبير بأن نبين كيف تجيء قضية ما نتيجة لإجراء يؤدي إلى انتاجها من قضايا أخرى.

٥٢٢: والإجراء هو التعبير عن العلاقة بين البنية في النتائج التي انتهى

إليها وبين الأسس التي بدأ منها (الرسالة ص ١١٥) و Constantine S. & Cohn T. ,2010,P. 1).

فمثلًا إذا كانت ك تنتج من تطبيق العملية المنطقية لعطف "ق وم"، وارتبطت ك داخليًّا بكل من "ق وم" ، فإننا نستلزم "ك بالضرورة من ق وم"، وإذا كانت ك صادقة، بالضرورة تكون ق صادقة زفيقول ٥١٣١ : "إذا لزم صدق قضية ما عن صدق قضايا أخرى؛ فإن ذلك يتجلى في العلاقات الموجودة بين صور هذه القضايا بعضها مع بعض؛ ولسنا عندئذ فى حاجة إلى ربطها بعضها ببعض بهذه العلاقات منذ البداية في قضية واحدة؛ لأن هذه العلاقات علاقات داخلية؛ وهي توجد بمجرد وجود القضايا ونتيجة لوجودها نفسها" (الرسالة ص ١١١) و Constantine S. & Cohn T. ,2010,Pp. 1,2). أما إذا لم يرتبطوا داخليًّا فلم تكن ق ~ ے ك تكرارية. وانتقد فتجنشتين فكرة الضرورة الطبيعية natural necessity view فى الرسالة 'على أساس أن بعض العلاقات الاستلزام entailment الناشئة بين الحالات الممكنة ليس بمقتضى أي علاقة داخلية بينها، وإنما بمقتضى حدوث قوانين الطبيعة المحددة. وبشكل أكثر تحديدًا نسمى علاقات الاستلزام الضرورية الموجودة بين الحالات غير المرتبطة داخليًّا كل علاقة بالأخرى بعلاقات الاستلزام الطبيعي، ولم تكن علاقة الاستلزام الطبيعي تحليلية ولا علاقة تصورية. ويرى أن فكرة الضرورة الطبيعية تكون باعثًا على فهم السببية causation والاستقراء induction Constantine S. & Cohn T. ,2010,P. 2).

فيحلل فتجنشتين مبدأ السببية – ويسميه بقانون السببية – منتهيًا إلى أنه

ليست هناك ضرورة في هذا المبدأ – سواء كانت ضرورة عقلية أو تجريبية– تبرر ارتباط ما نسميه بالسبب بما يسمى بالمسبب لمجرد أن أحدهما يسبق الآخر أو يتلوه. وتقوم فكرة السببية على مبدأ أساسى هو أن هناك رابطة تربط بين ظاهرة وظاهرة أخرى أو بين شيء وشيء آخر بحيث تجعل من أحدهما سببًا في وجود الثاني. ويمكن التعبير عن هذا المبدأ: أنه كلما وجدت "أ "وجدت "ب"، وإذا وجدت "ب" لزم عن ذلك ضرورة وجود "أ". وهذه الضرورة في الربط بين "أ" و"ب" أو في لزوم "ب" عن "أ" هي ما يرفضه فتجنشتين.

ولقد قام برفض معنى الضرورة في السببية على أساس من نظريته في الذرية المنطقية. فيرى أن جميع الوقائع الذرية مستقل بعضها عن بعض ومعنى ذلك أن وجود الواقعة الذرية ق لا يستلزم وجود الواقعة الذرية ك، ولا يستلزم كذلك وجود الواقعة الذرية ك، ضرورة وجود الواقعة الذرية ق. ولما كانت "القضية الأولية هي التي تثبت وجود واقعة ذرية ما "، كانت القضايا الأولية بالتالي مستقلة الواحدة منها عن الأخرى "فلا يمكن استدلال أي قضية أولية من قضية أولية أخرى". ومعنى ذلك أن القضية الأولية التي تتحدث عن الواقعة "ق" تكون منفصلة عن القضية الأولية التي تتحدث عن الواقعة" ك" وبالتالي فلا تستلزم الأولى صدق الثانية، ولا تستلزم الثانية ضرورة صدق الأولى؛ لأنه "لا توجد رابطة علية تبرر مثل هذا الاستدلال. ويطبق فتجنشتين هذا المعنى بالنسبة للتنبؤ بالمستقبل؛ فيقول "إن أحداث المستقبل لا يمكن استدلالها من أحداث الحاضر". ولذا "فالقول بأن الشمس سوف تشرق غدًا، عبارة عن افتراض، وذلك يعنى أننا لا نعرف ما إذا كانت ستشرق "لأن أي

اطراد طبيعي مهما بلغ من الكثرة – مثل شروق الشمس– فهو ما يزال في مجال الاحتمال ولا يبلغ يقين الضرورة؛ إذ قد تشرق الشمس من الوجهة المنطقية. ولما كانت قوانين العلوم تتنبأ بالنسبة للمستقبل، فتتوقع أن تأتي الحالات المستقبلية على نفس النحو الذي عرفناه في خبرتنا الحالية – لأنني حين أقول إن الحديد يتمدد بالحرارة، إنما أعني أنني أتوقع أن أجد كل جزئية من جزئيات الحديد تتمدد بالحرارة، بناء على ما عرفته من خبرتي بالنسبة لمئات وآلاف العينات المماثلة – فهى بالتالي قوانين احتمالية فقط وليست بالقوانين الضرورية؛ لأننا لو تمسكنا بفكرة ضرورة صدق هذه القوانين لكنا أشبه بمن يعتقد في صحة الخرافات "وما الخرافة إلا الاعتقاد فى وجود الرابطة العلية". وأننا نشعر بوجود الرابطة السببية؛ لأن السببية شيء توصلنا إليه بواسطة التجارب، أي عن طريق الاقتران المطرد فى وجود حوادث أو ظواهر معينة. (عزمى إسلام، ص٣٠٦-٣١٢).

ويرفض فتجنشتين النظرية الكلية فيقول في الرسالة الفقرات من ٥١٣٣-٥١٣٦٢:

- إن كل استدلال يتم أوليًّا.
- ولا يمكن استدلال أي قضية أولية من قضية أولية أخرى.
- كما لا يمكن بأية حال أن يتم الاستدلال من وجود أمر من أمور الواقع على وجود أمر آخر مختلف عنه كل الاختلاف.
- ولا توجد رابطة علية تبرر مثل هذا الاستدلال.
- إن أحداث المستقبل لا يمكن استدلالها من أحداث الحاضر وما الخرافة إلا الاعتقاد في وجود الرابطة العلية.
- إن حرية الإرادة قوامها كون أفعال المستقبل لا يمكن معرفتها الآن. أننا

يمكننا أن نعرفها فقط إذا ما كانت العلية ضرورة داخلية مثل تلك الضرورة الداخلية الموجودة في الاستنباط المنطقي. ذلك أن الرابطة التي تصل المعرفة بما هو معروف، هي رابطة منطقية. "فقولنا بأن "أ يعرف أن ق هي الواقع" يعتبر قولا خاليا من المعنى إذا كانت ق تحصيل حاصل. (الرسالة ص ١١٢).

ويرى فتجنشتين أن الطريقة الوحيدة التى نستدل به على صدق احتمال المستقبل أو النظرية الكلية هي إذا (ا) وجدت الرابطة السببية. و(ب) نعرف أن الاطراد الجزئي الحقيقي، وهي القانون الضرورى فيزيائيًّا للطبيعة. ولقد قال فتجنشتين إن الفروض الكية ليست قضايا حقيقية؛ لأنها غير قابلة للتحقق، أي أنها لا تكون صادقة أو كاذبة، فالفرضية قانون لصياغة القضايا أو التوقعات، وفي ذلك يتفق مع هيوم وبوبر (Rodych,Victor,2003,Pp. 327,8). ويرى فتجنشتين أن ما يسمى بقانون الاستقراء لا يمكن بأية حال أن يكون قانونًا منطقيًّا إذ من الواضح أنه قضية ذات دلالة خارجية. ولذا فهو لا يمكن أن يكون قانونًا أوليًّا كذلك. (الرسالة، ص ١٥٣، فقرة ٦٣١). فيرى أن الاستقراء لا يؤدى إلا إلى نتائج احتمالية فقط، وبالتالي فكل القضايا العلمية والقوانين العلمية التي نتوصل إليها عن طريق الاستقراء تكون احتمالية فقط – لأنه لا يقين إلا في الرياضيات والمنطق فقط. ويرفض أن يكون الاستقراء فكرة أولية. بل هو مجرد افتراض يفسر ما يقع في خبرتنا من ظواهر ويفسر اطراد الطبيعة (عزمي إسلام ص ٣٠٥-٣٠٦). ويتفق بوبر مع فتجنشتين في أن مبدأ الاستقراء هذا لا يمكن أن يكون صدقًا منطقيًّا بحتاً مثل تحصيل الحاصل أوالقضية التحليلية وإنما قضية تأليفية أي قضية ممكنة منطقيًّا (كارل بوبر، ٢٠١١ ص ٤٢).

ولم تتغير وجهة نظر فتجنشتين عن هذه الآراء فى فلسفته المتأخرة فهو يقول في البحوث في الفقرات من ٤٧٢-٤٨١:-

- إن خاصية الاعتقاد في اطراد أواتساق الطبيعة، يمكن إدراكها بدرجة كبيرة من الوضوح في الحالة التى نخاف فيها مماهو متوقع ، فلا شيء يمكن أن يحملني على أن أضع يدي فى اللهب، على الرغم من أنني – في نهاية الأمر – لم أحرق يدى إلا في الماضي فقط.

- أن الاعتقاد بأن النار سوف تحرقني هو من نفس نوع الخوف من أنها سوف تحرقني.

- سوف تحترق يدي لو وضعتها في النار:ذلك يقيني أي، إننا نرى هنا معنى اليقين.

- لو سأل سائل عن أسس افتراض ما، فسوف يتفكر الإنسان في تلك الأسس، فهل يحدث هنا نفس الشيء الذي يحدث حين يفكر الإنسان في الأسباب التي يمكن أن تكون قد أدت إلى وقوع حادثة ما؟

- إن علينا أن نميز بين موضوع الخوف وبين سبب الخوف. فالوجه الذي يوحى بالخوف أو بالبهجة "وهو موضوع الخوف أو البهجة" ليس – من هذه الزواية – هو سببه، وإنما هو إذا جاز هذا القول – هذفه الذى يصوّب إليه.

- لماذا تعتقد أنك سوف تحرق نفسك لو لمست سطحًا ساخنًا؟ هل لديك أسباب لهذا الاعتقاد، وهل أنت في حاجة إلى أسباب؟

- حينما أسأل على هذا النحو، يتمثل أمامي، مائة سبب ، وكل واحد منها يحاول أن يرفع صوته ليسكت غيره (لكن ذلك وقع في خبرتي مرات لا تعد أو تحصي من قبل، كما سمعت كثيرًا عن خبرات مماثلة. فإذا لم يكن الأمر كذلك فسيكون. . إلخ).

– إن السؤال التالي: على أي أسس أقمت اعتقادك في هذا؟ قد يعني "ما الاسس التى يستنبط منها الآن هذا الاعتقاد "أو التي استنبطته منها الآن؟" لكنه قد يعني أيضًا: ما أسس هذا الافتراض، التي يمكنك أن تذكرها لى فيما بعد؟

– فإن سأل سائل الآن: لكن كيف يمكن أن تكون الخبرة السابقة أساسًا لافتراض أن كذا وكذا سوف يحدث فيما بعد؟– فستكون الإجابة: ما التصور العام الذي يكون لدينا عن أسس هذا النوع من الافتراض؟ إن هذا النوع من قضايا الإثبات عن الماضي هو بساطة ما نسميه بأساس الافتراض بأن هذا الأمر سوف يحدث في المستقبل. ولو كنت مندهشا من قيامك بأداء مثل هذه اللعبة، فإنني أحيلك على نتيجة خبرة ماضية "إلى حقيقة أن الطفل الذي احترق بالنار، يخاف من النار".

– فإذا قال أحد الأشخاص أن الخبر المتعلق بالماضي قد لا يقنعه بأن شيئًا "مشابهًا" سوف يحدث في المستقبل، فإنني لن أفهمه. وقد يسأله الإنسان: ما الذى تتوقع إخبارك به اذن؟ ما نوع الخبر الذي تسميه أساسًا لمثل هذا الاعتقاد؟ ما الذي تسميه "بالاقتناع"؟ وبأى طريقة تنتظر اقناعك؟ وإذا لم تكن هذه أسسا، فما هي الأسس إذن ؟

– إذا قلت إن هذه ليست أسسًا، فلا بد إذن أن تكون قادرًا على ذكر الحالة التي ينبغي أن تتوفر لدينا حتى يكون لنا الحق في القول بوجود أسس لافتراضنا. لاحظ أن الأسس هنا ليست قضايا تستلزم منطقيًّا ما نعتقد فيه.

– وليس معنى هذا أن الإنسان يمكنه أن يقول: إن ما نحتاجه للاعتقاد، أقل مما نحتاجه للمعرفة – لأن السؤال هنا لا يتعلق بالتقريب للاستدلال أو

الاستنتاج المنطقي. (بحوث فلسفية، ص ٢٢٢-٢٢٣).

= = = = = = = = = = = = = =

الخاتمة:

نخلص مما سبق إلى عدد من النتائج كالتالي:

- اختلاف مفهوم الضرورة في الرسالة "المنطقية" عن الكتابات المتأخرة لفتجنشتين "الضرورة النحوية".

- الضرورة عند فتجنشتين مشروطة وليست مطلقة في الرسالة مقصورة على قضايا تحصيل الحاصل، وفي فلسفته المتأخرة مرتبطة بالقواعد.

- إن مفهوم الضرورة سواء ارتبط بالمنطق أو النحو عند فتجنشتين فهو معياري.

- اختلاف معنى الاصطلاحية عند فتجنشتين عن الوضعية المنطقية؛ حيث ارتبطت عنده بقواعد النحو بينما ارتبطت عند الوضعية بمعانِ التعبيرات المفردة.

- رفض فتجنشتين الصدق بالمواضعة وذلك لأن ضرورة القضايا التحليلية لم تكن نتيجة لمعنى مكوناتها كما كانت عند الوضعية.

- بالرغم من اهتمام فتجنشتين بمفهوم الضرورة إلا أنه لم يقدم نسقًا فى منطق الجهة مثل أرسطو أو الفلاسفة المسلمين.. إلخ.

- أخطأ فتجنشتين حينما رد الرياضيات إلى القواعد اللغوية، وإنما فعل ذلك؛ لأنه نظر إلى الرياضيات على أنها فاعلية وليس نظرية. الرياضي عنده مبدع وليس مكتشفًا. وفي هذه النظرة المواضعاتية لا إمكانية للحديث عن الصدق والخطأ، وحيث اعتبار تشكل الرموز يتم تبعًا لنظام من المواضعات والقواعد الاعتباطية،لا مكان إذن لمشكل الاسس (عبدالسلام بن عبدالعالي ص١٣٢).

– يندرج ذلك البحث ضمن المتشابهات(*****) في فلسفة فتجنشتين فكما نتحدث عن العناصر الوجودية والبرجماتية والماركسية والتحليلية في فكره. يقدم البحث العناصر الكانطية والاصطلاحية والوضعية لديه.

= = = = = = = = = = = = = = =

الهوامش:

(*) الاصطلاحية Conventionalism مذهب فلسفى معاصر، يرى أن المعرفة العلمية بمفرداتها من النظريات والقوانين والمفاهيم، ماهي إلا مواضعات أو اتفاقات اصطلح العلماء عليها لتسهيل فهمهم للظواهر الطبيعية ولتيسير التنبؤ بها والتحكم فيها. وتعود من حيث بدايتها الأولى إلى كانط، ولكن بشكل معكوس. فالحكم الأولى التأليفي يعني أن إمكانية معرفتنا بالطبيعة، واستفادتنا من معطياتنا عنها تتوقف على جملة الخصائص العامة للعقل البشري، أو ما يعرف بالمقولات. والمؤكد أن كانط في حديثه عن العقل البشرى، كان يعني به مبدأ مطلقاً، وليس عقل إنسان بعينه، وعند هذه النقطة افترقت الاصطلاحية عن الكانطية في مسارها. ولكن بعد أن استفادت منها أهم مبادئها، وهو أنه ليس ثمة حقيقة فى ذاتها. بل كما تبدو لنا من خلال وسائلنا المعرفية سواء العقلية أو الحسية. ثم جاءت الاصطلاحية لتضع اللمسات الأخيرة على هذا المبدأ وهي إنكارها التام أن تكون شروط العقل ثابتة أو ضرورية، بل اتفاقية بحسب معايير نتواضع عليها. فيقول بوانكاريه إن المفاهيم العلمية ليست سوى تعريفات أو اصطلاحات متنكرة. واختلفت الاصطلاحية عند كل من فاينجر ودوهم وبوانكاريه، كما اختلفت عند كل من فتجنشتين وكارناب وكواين لمزيد من التفاصيل عن الاصطلاحية في العلم انظر

د. بدوي عبدالفتاح، الإصطلاحية وسأم العقل "أزمة الحقيقة بـين فـاينجرودوهم وبوانكاريـه" ضـمن الكتـاب التـذكاري للدكتور "توفيق الطويل".

(**) لايوجد في اللغـة العربيـة مـصطلح الـضرورة النحويـة، فلقـد ظـل مفهـوم الضرورة غير واضـح المعـالم حتـى جـاء الخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥هـ) الذي أَصَّل لهذا المفهوم منطلقًا من وعيـه العميق، بالفرق بين اللغة الشعرية، ولغـة النثر؛ لأن بناء الكلام فى النثر يكون أكثـر خـضوعًا للقواعـد سـواءً أكـان ذلـك في ترتيب الكلمات، أم في تركيب العبارة ، أم في استعمال الكلـمات، فلقـد بـيّن الخليـل الركائز التي اتكأ عليهـا في تحديـد معنـى الـضرورة، وجعـل مـا يجـوز في الـشعر والاضــطرار في مــستوى واحــد مــن مستويات التعقيد الشعري المخـصوص، فقـد روي عنـه أنـه قـال " والـشعراء. . يصرفونه أنّى شـاؤوا، ويجـوز لهـم مـا لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى ، وتقييده، ومــن تــصريف اللفـظ وتعقيـده، ومـد المقصور، وقـصر الممـدود، والجمـع بـين لغاته، والتفريق بين صـفاته، واسـتخراج مـا كلّـت الألنـسة عـن وصـفه ونعتـه والأذهان عن فهمه وإيـضاحه، فيقرّبـون البعيد، وبُعدون القريب، ويحتج بهـم ولا يحتج عليهم. وبناء على ذلـك فالـضرورة الشعرية ليست من باب الخطأ، كـما يظـن بعض الناس، إنما هـي تجـيء عـلى وفـاق لهجة من اللهجات، أو تجـيء عـلى وفـاق مستوى لغوي معين. وقد انتهى القول فى الضرورة الشعرية في الدراسات العربيـة، وهـي مظهـر مـن مظـاهر الخـروج عـلى النحو، إلى أنها أثر من آثار عجـز الـشاعر وقصور لغته. وقد جـاء هـذا المعنـى مـن الـربط بـين الـضرورة الـشعرية والميـزان الشعري. وسـبب ذلـك أمـران: أحـدهما يتعلـق ببـاب الجـدل في ماهيـة الـشعر، والثاني نهض مع مصطلح الضرورة نفسه

على ظاهرة الخروج في الشعر عما هو مألوف في الاستعمال. فقد تحددت ماهية الشعر في الدراسات العربية بالوزن والقافية. ولما كانت الضرورة تتعلق بالتركيبات اللغوية التي تقع في الشعر ولا تقع في النثر، فإن هذا قد أدى إلى وقوع هذه الدراسات في الربط بين الوزن والضرورة. وأفضى ذلك إلى جعل العلاقة بينهما علاقة علية، كالعلاقة بين السبب والنتيجة. كما أدى إطلاق مصطلح الضرورة على ظاهرة الخروج عما هو مطرد من الاستعمال اللغوي في الشعر، إلى الربط بينها وبين الضرورة الشرعية. وقد أدى ذلك إلى خضوع مسألة الضرورة لفكرة الوزن خضوعًا كاملًا، فقام الوزن الشعرى عن كل شيء في تفسير الضرورة الشعرية، فتوجهت جهود النحويين إلى حصر الضرورات في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير وما إلى ذلك. للمزيد عن هذا الموضوع انظر: السيد إبراهيم محمد ، الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية. وكذلك د. سامي عوض "الضرورة الشعرية عند أهم علماء العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري".

ومن الجدير بالذكر أن فتجنشتين ميز بطريقة عامة بين ما أسماه النحو الفلسفي philosophical grammar والنحو التجريبي empirical grammar " المقصود به النحو العادي "كالتالي:

أولًا: يهتم النحو الفلسفي بقواعد استعمال الكلمات مثلما يهتم النحو العادي، باستثناء أن النحو العادى يحدد ويصنف هذه القواعد، ويفحص النحو الفلسفي نتيجتها؛ حيث تؤثر النتائج الفلسفية حول القواعد على التصور الدقيق للغتنا، وبالرغم من أن النحو الفلسفى لم يكشف شيئًا جديدًا، إلا أنه يضع اللغة في منظور منطقى محدد.

ثانيًا: يكمن الاختلاف الثاني بين النحوين في أهدافهم من استعمال الكلمات، فالنحو

التجريبي يهتم بالمعنى، وبالكاد يثير التساؤلات عما إذا تكون المعاني ممكنة على الإطلاق، بينما يثير الفلاسفة التساؤلات عن إمكانية المعنى، على سبيل المثال، التساؤل عما إذا كان المعنى ماصدقي أومفهومي، أو عما إذا يكون المعنى ذاته كيانًا أنطولوجيًّا إلخ. وهكذا يميز النحويون بين الدلالة والتركيب، هذا التمييز الذي يفصل المعنى عن بنية اللغة. أما الفلاسفة فيرونها مشكلة كلية واحدة. يعتقد فتجنشتين أنه لا يوجد خط فاصل وجوهري في نماذج استعمال الكلمات بين ما يسمى التركيب والدلالة، فبالنسبة له، دراسة التركيب يتضمن دراسة التساؤلات الدلالية والعكس بالعكس، وهذا هو هدف الفلاسفة أي دراسة كلية اللغة أواللغة ككل Baker,G. ,p. (&Hacker P. ,M., 2009. 0P.

ثالثًا: يرى فتجنشتين أن النحو غطاء، بالمعنى الواسع، لكل الشروط والمناهج الضرورية لمقارنة القضايا بالواقع. ويكون اهتمام الفلاسفة بعلاقة اللغة- العالم. فإذا كانت القضية التجريبية هذه صادقة والآخرى كاذبة لا تكون جزءًا من النحو، وما ينتمي إلى النحو تكون كل الشروط "الطريقة" الضرورية لمقارنة القضية بالواقع، يعنى كل الشروط الضرورية لفهم "المعنى". ويميل الشخص إلى التمييز بين قواعد النحو التى تضع الارتباط بين اللغة والواقع، وهذه التي لا تضع الارتباط بينهما، وتكون القاعدة من النوع الأول مثل "سُمى هذا اللون أحمر"، ومن النوع الثاني مثل "~~ ق= ق". إلا أنه يوجد خطأ عام فيما يتعلق بهذا التمييز فاللغة لم تعط البنية أولًا ثم تطبقها على الواقع.) Wittgenstein, 1974. Pp88,9).

(***) تحصيل الحاصل

ق	~ ق	ق V ~ ق
ص	ك	ص
ك	ص	ص

الدالة المتناقضة

ق	~ ق	ق. ~ ق
ص	ك	ك
ك	ص	ك

(****) التحليلية لها تاريخ طويل في كتابات جون لوك وليبنتز وهيوم وكانط وفتجنشتين والوضعية المنطقية... إلخ. إلا هناك أنماطًا أوأنواعًا للتحليلية، فلقد ميز كواين بين التحليلية بالتعريف والتحليلية بالترادف. وميز كورت جودل بين التحليلية بالمعنى الصوري، والمعنى الأخر عن طريق معنى مكوناتها، وميز Paul A. Boghossian بين التحليلية المعرفية والميتافيزيقية. وربما يعود ذلك لتمييز كانط للأحكام إلى تحليلية وتركيبية، وذلك التمييز كان "منطقي – معرفي- ميتافيزيقي. للمزيد عن التحليلية راجع: كواين "من وجهة نظرمنطقية" له ثلاث ترجمات عربية، صلاح إسماعيل "فلسفة اللغة والمنطق عند كواين" وكتابه" نظرية المعرفة"، مقال كورت جودل "عن المنطق الرياضي عند رسل "ضمن أعماله الكاملة، "Analyticity Paul Boghossian Reconsidered".

(*****) انظر د محمد مجدى الجزيري، المتشابهات الفلسفية لفلسفة الفعل عند فتجنشتين؛ حيث يقدم الجوانب الوجودية والبرجماتية والماركسية عند فتجنشتين.

= = = = = = = = = = = = = = =

المصادر والمراجع:

١ - المصادر المترجمة :

- لودفيج فتجنشتين، ١٩٩٠، بحوث فلسفية، ترجمة وتعليق: عزمي إسلام، مراجعة وتقديم: عبد الغفار مكاوي، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت.

-ـــــــــــــ، ١٩٦٨، رسالة منطقية- فلسفية، ترجمة وتعليق عزمي إسلام، مراجعة وتقديم: زكي نجيب محمود، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

٢- المصادر الإنجليزية:

-Wittgenstein, Ludwig, 1974, PhilosophicalGrammar, Ed. by Rush Rhees Tr. by Anthon Kenny, Oxford, Basil Blackwell.

٣- المراجع العربية :

- بلبولة مصطفى ٢٠١٠، لودفيج فتجنشتين "من لغة الكون إلى لغة الإنسان" ضمن كتاب اللغة والمعنى، إعداد وتقديم: مخلوف سيد أحمد، الجزائر، منشورات الاختلاف.
- جمال حمود، ٢٠٠٩، فلسفة اللغة عند اودفيج فتجنشتين، الجزائر، منشورات الاختلاف.
- زكريا إبراهيم، د. ت. دراسات في الفلسفة المعاصرة، القاهرة، دار مصر للطباعة.
- صلاح إسماعيل، ١٩٩٥، فلسفة اللغة والمنطق "دراسة في فلسفة كواين"، القاهرة، دار المعارف.
- عبدالسلام بنعبد العالى/ سالم يفوت، ١٩٨٥، درس الإبستمولوجيا، المغرب، دار توبقال للنشر.
- عزمي إسلام، د. ت، لودفيج فتجنشتين، سلسلة نوابغ الفكر(١٩)، القاهرة، دار المعارف.
- كارل بوبر، ٢٠١١، منطق الكشف العلمي، ترجمة: ماهر عبدالقادر، الاسكندرية، أورينتال.
- محمد مهران، ١٩٦٧، الضرورة المنطقية، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- محمود فهمى زيدان، ٢٠٠٣، في فلسفة اللغة، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
-يحى هويدي، ١٩٧٢، في فلسفة علم المنطق "الفلسفة الوضعية المنطقية في الميزان"، القاهرة، مكتبة النهضة العربية.

٤- المراجع المترجمة:

- أ. ج. آير، ١٩٨٨، المسائل الرئيسة في الفلسفة، ترجمة: محمود فهمي زيدان، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

- هانس سلوجا، ٢٠١٤، فتجنشتين، ترجمة وتقديم صلاح إسماعيل، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

٥- المراجع الإنجليزية:

- Aspeitia, Axel Arturo Barceló, 2003, "Grammatical Necessity in Wittgenstein's Middle Period" In Wittgenstein from a New Point of View Ed. Jesús Padilla-Gálvez Wittgenstein Studien, Volume 6, New York, Oxford, Peter Lang.

- Baker G. P. & Hacker P. M. 2009, Wittgenstein: Rules, Grammar and Necessity, Vol. 2. Oxford, Black Well Publishers LTd.

- Constantine Sandis & Chon Teje,2010,"Wittgenstein on Causation and Induction" In The Blackwell Companion to Wittgenstein,Ed. ,by Hans – Johann Glock & john Hyman, Oxford Wiley Blackwell.

- Glock, Hans-Johann, 1996, "Necessity and Normativity" InThe Cambridge Companion to Wittgenstein, Ed. by Hans Sluga & David G. Stem. Cambridge, Cambridge university press.

- ـــــ, 2008, "Necessary Truth and Grammatical Propositions" In Phenomenology as Grammar, Ed. Jesús Padilla Gálvez, Frankfurt, Ontos Verlag.

- Juhl Cory & Loomis Eric, Analyticity, 2010, London& New York, The Taylor & Francise-Library.

- Maddy,Penelope, 2014, The Logical Must "Wittgenstein on Logic" oxford, Oxford University Press .

- Medina, josé, 2002 The unity of Wittgenstein's Philosophy, Necessity, Intelligibility and Normativity, New York, State University of New York Press.

- Pears, David, 2006, Paradox and Platitude in Wittgenstein's Philosophy, Oxford, Clarendon press.

- Radzki Mateusz Marek, 2010 "Logic and Its Application in Ludwing Wittgenstein's Early Philosophy" In The Alwsarchives: A Selection of Papers from the international Wittgenstein Symposia in Kirchbergan Wechsel, Ed. By E. Nemeth, R. Heinrich Wpichler, Pp. 262-264 .

-Stroud Barry, 1986, "Wittgenstein and Logical Necessity" In Ludwig Wittgenstein Critical Assessments, Ed. By Stuart Shanker, Vol. 3, Croom Helm LTd. London- Sydney,

٦- الدوريات:

- Ben-Menaben, Yemmia, 1998, "Explanation And Description: Wittgenstein on Convention" Synthese "115" Pp. 99-130.

-Cheung, Leo, K., C., 2004, "Showing, Analysis and the Truth-Functionality of Logical Necessity in Wittgenstein's "Tractatus" Synthese"139" Pp. 81-105.

-Dummett Michael,1959," Wittgenstein's Philosophy of Mathematics" the Philosophical Review,"68" No. 3Pp. 324-348.

-Glock, Hans-Johann, 2008, "Necessity and Langauge:In Defence of Conventionalism, Philosophical Investigations,Pp. 24-47.

- Kalhat, Javier, 2008 "Has the Later Wittgenstein Accounted For Necessity?" Philosophical Investigations "30"Pp. 1-23.

-O′Neill, Martin, 2001, "Explaning"

The Hardness of the Logical Must": Wittgenstein on Grammar, Arbitariness and Logical Necessity.
PhilosophicalInvestigations, "24".

-Rodych, Victor, 2003,"Popper versus Wittgenstein on Truth, Necessity, and Scientific Hypotheses" Journal for General Philosophy of Science, Vol. 34.

- Stokhof, Martin, "The Architecture of Meaning: Wittgenstein's Tractatus and formal semantics"In Wittgenstein's Enduring Arguments,Ed. David Levy & Eduardo, Zamuner, London, Routledge.

-Tripodi, Palolo,2013, Wittgenstein: Necessity, Imagination, and Metaphilosophy, Philinq "1" No. , 2" Pp. 55-78.

٧- المعاجم والقواميس:

- مراد وهبة، ١٩٩٨، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر.

٨- مقالات من شبكة الإنترنت:

- جمال أردلان ، ٢٠٠٥، فتجنشتين ومسألة اللغة- في أصول الفلسفة التحليلية

http://www.alzakera.eu/music/vetenskap/filosofi/filo-0078. htm.

* * * *